الاحتراز من فساد المعنى وأثره في الضوابط والإجراءات النحوية

د. أحمد جمال الدين أحمد

الأستاذ المساعد بجامعة قناة السويس

الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى (حاليًا)

مقدمة :

ما من شكٍّ أن المعنى هو غايةُ الغاياتِ من وراء أيِّ خطابٍ لُغوي ؛ حيث تستقر به نفس المتلقي لما يحققه لها من إفادة . وبدونه تظل نفس المتلقي قلِقَةً تتشوَّفُ طرفًا من معنًى تنقاد وراءَه وتركنُ إليه .

وإن كان المعنى هو البعدُ الباطنُ للألفاظ ، والألفاظُ هي البعدُ الظاهرُ الملموسُ الذي يتحوَّطُهُ مرسل الرسالة اللغوية بالاهتمام والعناية ؛ فيتفنَّنُ فيها بالتصوير تارةً وبالمحسنات تارةً أخرى وبحسن التأليف فيما بينها تارةً ثالثة ...، فما ذلك التحوُّطُ وتلك العناية إلا خدمةً للمعنى ؛ تجليةً له بصرفه عن أيِّ درجةٍ من درجات اللبس ؛ وترسيخًا له في نفس المتلقي ، بتحسينِ عناصرِه اللفظية ، وجعلِها مُدْهِشَةً له نظمًا وتصويرًا .

ومن قِدَمٍ كانت العرب تُدرِك أهمية المعنى وتقدمه على اللفظ مع كلِّ ما يحاط به اللفظ من عناية ورعاية ، يقول ابن جني : "فكأن العرب إنما تُحَلِّي ألفاظها وتدبجها وتشيها وتزخرفها ؛ عنايةً بالمعاني التي وراءها ؛ وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها... (فـ) الألفاظ خدمٌ للمعاني ، والمخدومُ لاشكَّ أشرفُ من الخادم"[١].

وقد كان من مظاهر تقديم المعنى على اللفظ أنهم إذا رأوا تعارضًا بين المعنى والإعراب ، قدَّموا المعنى وجعلوه هاديًا لهم وصححوا الإعراب على هديِ المعنى . وذلك التجاذب بين المعنى والإعراب كثيرًا ما يقع في منثور الكلام ومنظومه ؛ بحيث "يدعوك هذا إلى أمر وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلامًا أمسكت بعُروةِ المعنى وارتحتَ إلى تصحيح الإعراب"[٢].

وامتدادًا لهذا الاهتمام بالمعنى ، وتأكيدًا له ، واجه النحاةُ كلَّ صور الفساد في المعنى ببيان أسباب حدوثها ، وكيفية علاجها بتقديم البديل الذي يرفع عن التركيب معرَّةَ الفساد في المعنى ، ويدفع به إلى مسار الصحة والسلامة .

وقبل أن نعرض لهذه الصور يتعيَّن علينا أن نبين أن ثمة صورًا من فساد المعنى يكون سببُ حدوثها لا يتعلق باللغة ، وإنما يحدث الفساد فيها من خارج دائرة اللغة ، إنه الفساد الذي يلحق معنى التركيب بسبب عيوبٍ في النطق عند بعض المتكلمين ، قد تُبْهِمُ المعنى وتُغْمِضُه ، وقد تصل به إلى درجة الفساد الكلي بإعاقته عن تحقيق غايته في الإفهام .

ويعد تناول القدماء[٣]لبعض عيوب النطق كالحُبسة (ثقلٌ في الكلام) والحُكلة (نقصان آلة المنطق على حد تعبير الجاحظ) ، واللُّثغة (تحوُّلُ اللسانِ من حرف إلى حرف ، كقلب السين ثاء ، والراء غينًا أو ياء أو لاما) و الفأفاءة (الإكثار من صوت الفاء في الكلام) و التمتام (عدم إبانة الكلام لعجلةٍ بالكلام لاإرادية فيه) وغيرها ...

يعَدُّ ذلك إدراكًا منهم لأثر هذه العيوب ، ليس في حرمان المعنى من مستوى الفصاحة وحسب ، وإنما في حرمان المعنى من مستوى الصحة أيضًا ، لاسيما إن فشا وانتشر هذا العيب على لسان المتكلم حتى حَجَبَ المعنى عن إدراك المخاطب .

وهذه العيوب النطقية ، كما ذكرنا قبل قليل ، ليست من الأسباب اللغوية التي ينشأ عنها صورةٌ من صور فساد المعنى ، ومن ثم فإنها لا تدرس تحت مظلة علوم اللغة ، لأن سببها عضويٌ لا دخل مباشر للعناصر اللغوية في حدوثها ؛ وإنما تدرس تحت مظلة علم النفس اللغوي ؛ لأن سببها يرتبط بشكلٍ أو بآخر بإشكالاتٍ نفسية .

صور فساد المعنى وأسبابه اللغوية :

يأخذ الفسادُ في المعنى صورًا متعددة ، تتفاوت في درجات الغموض التي تحيط بالتركيب ، ومدى توافر الوسائل اللغوية ، أو غير اللغوية ، المعينة على سبر أغوار التركيب لتصيُّد المعنى المراد .

وقد ارتأى البحث أن هذه الصور تتمثل بوضوح في ثلاث صور .

أ . تعدد المعنى دون قرينة تحدد المراد:

وهو ما يطلق عليه اللغويون اللبس ، وَحَدَّه أستاذنا الدكتور تمام حسان بقوله : "تعدد احتمالات المعنى دون مرجح ، أي دون قرينةٍ تعيِّن أحدَ الاحتمالات دون ســواه"(٤). وعرَّفه قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية بقوله : احتمال اللفظ أو العبارة لأكثرَ من معنى دون أن تكون الغلبةُ لمعنًى على آخر"(٥).

واللبس ينشأ عنه إشكالٌ وإلغازٌ على المتلقي ، حريٌّ بالمتكلم أن يتجنبهما ؛ فهذا المبرد يطلق عليه إشكالاً فيقول : "والوجه في كل مسألة يدخلها اللبس أن يُقَرَّ الشيء في موضعه ليزول اللبس وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل"(٦). ويقرنه ابن جني بالإلغاز في قوله : ألا ترى أن لو قال : رأيت بحرًا ، وهو يريد الفرس لم يُعْلَم غرضُه فلم يَجُزْ قولُه ؛ لأنه إلباسٌ وإلغازٌ على الناس"(٧).

ومن الواضح أن ابن جني إنما يصف التركيب (رأيت بحرًا) باللبس حال غياب القرينة ، وإلا فإن التركيب يمكن رفع اللبس عنه حين تلابسه القرينة السياقية التي تحدد المعنى المراد . ويرجع اللبس إلى أسباب منها :

١. احتمال لفظ في التركيب لأكثر من معنى :

وهو ما يطلق عليه اللغويون المشترك اللفظي نحو : كلمة العين التي تحمل أكثر من معنى ؛ فالعين النقد من دنانير أو دراهم ، والعين عيـن الماء ، وهي كذلك القنـاة التي تعمل

حتى يظهر مــاؤها . والعين الفوارة التي تفور مـن غيــر عمل ، والعيـن عيــن الإنسان ، والعين عين الميزان ، والعين الجاسوس .

ونحو ذلك كلمة (الخال) التي تعني أخا الأم ، والعلامة على الوجه ، و المكان الخالي ، وبمعنى الظن ... وهكذا .

فإذا ما وقعت كلمة من هذه الكلمات في تركيب خالٍ من القرينة وقع التركيب في اللبس المفضي إلى التباس المعنى ، ومن ثم حُكِمَ عليه بالفساد .

وذلك كما في قولنا : (يضيق الرجل بخاله !) فالتركيب ملبس ، وتركيب مثل : (أنت عيني !) هل المعنى المراد هو إبراز المحبة للمخاطب ، أو تحديد وظيفة جاسوسية له ؟!!

ويزداد الأمر لبسًا إذا كان المشترك اللفظي من الأضداد ، وهي ألفاظ تحمل أكثر من معنى متضاد . نحو : كلمة البسل : بمعنى الحلال والحرام ، والجون بمعنى الأبيض و الأســود ، والجلل وصف بمعنى العظيم والهين اليسير ، ويشري : يـدل على البيع ويــدل على الشراء .

وأثر مثل هذه الكلمات في إيقاع اللبس في التركيب غير خاف ، ولكنْ أؤكد أنَّ ذلك كلَّه يقع في ظل غياب القرينة التي يمكن أن ترفع اللبس وتزيل التعدد الملبس عن التركيب ، وتحيله إلى تركيب ذي معنًى واضحٍ محدد .

٢. احتمال مثال الصيغة لأكثر من معنى :

نقصد بمثال الصيغة المفردةَ اللغويَّةَ التي تتلبَّس الصيغةَ . فمثلاً : (فَعَلَ) ، صيغة ومثالها فتَح وضرَب ونحوهما . و(فَعُلَ) ، صيغة ومثالها شرُف وعظُم ونحوهما . و(فعِل) ، صيغة ومثالها سمِع وعلِم ونحوهما... وهكذا .

وقد لوحظ أن الأصلَ في بعضِ أمثلةِ الصيغ (المفردات اللغوية) ، ألا تحتمل أكثر من دلالة . فإذا ما تلبَّست بصيغةٍ معينةٍ احتملت أكثرَ من دلالة ، وصارت محلاً للاختلاف في أصلها ، فينعكــس ذلك بالطبع على التركيب ، حيث يحتمل هو الآخر أكثر من دلالة .

فمثلاً مثال الصيغة : (أَمَرَ) بمعنى طلب الذي هو ضد النهي ، لا يحتمل أكثر من هذا المعنى ، ولكنَّ تلبُّسَ هذه المفردة أو هذا المثال بصيغة (فعيل) يجعلها من الكلمات متعددة المعنى ؛ حيث إن المثال : (أمير) يحتمل هذا المعنى السابق ويحتمل كذلك معنى الفعل المضارع للمتكلم (مار أمير) بمعنى أجلب الطعام .

وعلى هذا فإن التركيب :أنا أمير أهلي ، يحتمل كون المتكلم يسند لنفسه الإمارة على أهله ، كما يحتمل كون المتكلم يسند لنفسه جلب الطعام لأهله .

ومثل المثال (أمير) مثالٌ آخر هو كلمة (أكيل) التي تولِّد اشتراكًا دلاليًا في تركيبٍ مثل : (أنا أكيل) فيحتمل أن يكون المعنى من أكل أي أنا آكله ، ويحتمل أن يكون المعنى من (كال يكيل) ، أي :أنا أكتال له .

وكما هو ملاحظ ، إن منشأ الاحتمال هو اجتماع مفردة بعينها في صيغةٍ بعينها ، بحيث لو خرجت هذه المفردة من هذه الصيغة وحلَّت في صيغةٍ أخرى لخرجت المفردة من دائرة الاحتمال والتعدد إلى دائرة القطع والأحادية في الدلالة .

ويتجلى أثر هذا الاحتمال ، من حيث اللفظ ، في الاختلاف حول أصل اللفظ بين القول بأنه من (أكل) أو من (كال) .

ويبدو لي أن هذا الاحتمالَ يطَّردُ في كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ مهموزٍ يصاغُ على (فعيل) ؛ حيث يتقاطع هذا الوصف من حيث الشكل مع مضارع الثلاثي المعتل الوسط بالألف التي أصلها ياء ، حال إسناده للمتكلم المفرد . وذلك كما في الأفعال (أمر ومار) و (أكل وكال) و (أسر وسار) و(أمن ومان)[٨] ونحوها مما له معنى .

وقريبٌ من هذا احتمال الكلمة لأكثر من صيغة ، ومن ثم تتعدد تفسيرات الكلمة ويتعدد تبعًا لذلك معناها . لننعم النظر مثلاً في قول الرجل لامرأته :

(ما رأيت خيرًا منك)

الذي يحتمل معنى المدح ؛ وذلك بتوجيه كلمة (خير) إلى معنى التفضيل ؛ أي : (ما رأيت أخير منك) ، أي أنها الأفضل بين الناس . ويحتمل معنى الذم ؛ وذلك بتوجيه الكلمة إلى معنى الاسمية ، أي الخير الذي هو ضدُّ الشر ، ويكون المعنى حينئذٍ ما رأيت خيرًا يصدر عنك .

وهذان معنيان متضادان يفسدان المعنى الذي يتوقع المخاطب اغتنامه من الكلام ، ويُخرجانه خالي الوفاض من معنًى يُذكر .

٣. تعدد علاقات الارتباط النحوية للكلمة في التركيب :

من المعلوم أن الكلمات بداخل التركيب ترتبط فيما بينها بعلاقات لفظية ومعنوية ، وهذا الارتباط هو الذي يجعل التركيب سائغًا متقبلاً معناه ، مادام قد جنَّبه المتكلمُ كلَّ ما من شأنه إفساد معناه المتحصل من لبسٍ وتعقيدٍ وإغرابٍ في الألفاظ ...، إلا أنه قد ترتبط كلمةٌ في التركيب بكلمةٍ أخرى بأكثر من علاقة ، مما ينشأ عنه معانٍ متعددة ، قد تُدخل التركيب دائرة اللبس .

وذلك كما في قولنا :

(سعدت بزيارة أخواتي)

فالمتلقي لهذا التركيب لا يصله معنًى قاطع لا ظنَّ فيه ولا احتمال ؛ لأن كلمة (أخواتي) ترتبط بكلمة (زيارة) برابط الإضافة ، من خلال علاقتين معنويتين ممكنتين ، هما علاقتا الفاعلية والمفعولية .

فعلى علاقة الفاعلية يكون مصدر سعادتي هو قيام أخواتي بزيارتي ، فالأخوات هن الزائرات .

وعلى علاقة المفعولية يكون مصدر سعادتي هو قيامي بزيارة أخواتي ، وأنا أكون حينئذٍ الزائر لأخواتي .

وهما معنيان ، كما نرى ، متضادان يوقعان المخاطب في حيرة الباحث عن حقيقة المعنى المراد ، ذلك الذي ندَّ عن فهمه في طيَّات التجاذب بين معنيين متضادين .

وإن كانت الصورة السابقة من قبيل تعدد العلاقات التي تربط بين كلمتين في التركيب ، فإن ثمَّة صورةً أخرى قريبة من تلك الصورة ؛ هي أن تحتمل الكلمة الارتباط بكلمتين في التركيب ، كل ارتباطٍ ينشأ عنه معنى مختلف .

وذلك كما في قولنا :

(ودَّعتك باكيًا)

وهو تركيبٌ يمكن أن يكون الارتباط فيه بين الحال (باكيًا) والمتكلم ، وحينئذٍ يكون البكاء من المتكلم ، ويمكن أن يكون بين الحال (باكيًا) والمخاطب ، وحينئذٍ يكون البكاء من المخاطب .

وهو تركيب في معناه التباس ، ؛ لعدم إدراك المعنى المراد ، هل البكاء من المتكلم أو من المخاطب ؟!

و تعريف النحاة المتضمن جواز كون الحال من الفاعل أو المفعول يشير ويؤكد على هذا اللبس ، بل يصرح بذلك أحد أكابرهم ، وهو ابن يعيش في قوله : "والحال تكون بيانًا لهيئة الفاعل ، أو المفعول ، فتقول: (جاء زيدٌ قائمًا) ، فتكون بيانًا لهيئةِ الفاعل ، الذي هو زيد ، وتقول : (ضربتُ زيدًا قائمًا) إن شئتَ جعلتَه حالًا من الفاعل الذي هو التاءُ ، وإن شئت جعلتَه حالًا من المفعول ، الذي هو زيد ، وهذا فيه تســـــمُّحٌ .

وذلك أنّك إذا جعلتَ الحال من التاء، وجب أن تُلاصِقه، فتقول: (ضربتُ قائمًا زيدًا) . فإذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها ، فلم تلاصقه ، لم يجز ذلك ؛ لِما فيه من اللَّبْس ، إلَّا أن يكون السامعُ يعلَمه كما تعلمُه ، فإن كان غيرَ معلوم ، لم يجز، وكان إطلاقُه فاسدًا"[٩].

ويشير ابن يعيش إلى الأثر المهم للمقام في رفع اللبس عن المعنى بقوله : "إلا أن يكون السامعُ يعلمُه كما تعلمه" . والمقام وسيلةٌ غير لغوية لها أثر كبير في رفع كثير من التراكيب ذات المعاني الملتبسة من درك الاحتمال وعدم الوضوح إلى مدارج

التراكيب واضحة المعنى قطعية الدلالة .

ب. تعقيد التأليف النحوي :

تضطلع الوظائف النحوية من مبتدإ وخبر وفعل وفاعل ومفاعيل وحال وتمييز ... إلخ بدورٍ أساسيٍّ في تحقيق الدلالة الأساسية للكلام ؛ إذ إنها تتضافر مع المفردات المعجمية لتقديم هذه الدلالة . ولا يُتَصَوَّر قيامُ الدلالة في ظل غياب أيٍّ من هذين الركنين (الوظائف النحوية والمفردات المعجمية) .

فغياب الوظائف النحوية يولد تركيبًا مُفَكَّكًا فاسدَ المعنى ، لا يستدعي من شيءٍ سوى رمي صاحبه بالجنون .

لننظر مثلاً إلى هذا التركيب :

بإعداد الباحثون المؤتمر بحوث قام

تجده تركيبًا هرائياً فاسد المعنى ؛ رغم وضوح دلالات مفرداته ؛ ويرجع ذلك إلى غيبة الوظائف النحوية ، فأنت لا تستطيع أن تحدِّد أيَّ وظيفةٍ من وظائف النحو في هذا التركيب ، وذلك بسبب عدم تفاعل المفردات مع بعضها البعض تفاعلاً نحويًا يؤدي إلى تعليق المفردات ببعضها البعض ، تعليقًا يجعل المفردات يأخذ بعضُها بأعناق بعضٍ حتى تنشئ تركيبًا لغويًا متآلفًا ينهض بحمل دلالته والتعبير عن معنىً صحيح .

وعندما يحدث هذا التفاعل النحوي ينشأ تركيبٌ مثلُ هذا :

(قام الباحثون بإعداد بحوث المؤتمر)

وهو تركيب له معنًى واضح ، تستطيع أن تحدد وظائفه النحوية المتفاعلة مع بعضها البعض . فتقول : إن التركيب السابق يتكون من الوظائف الآتية :

فعل + فاعل + مركب جر + مضاف إليه + مضاف إليه ثانٍ

إن هذا التأليف النحوي الذي يدرك المتلقي من خلاله الوظائف النحوية ، كلًا على حدة ، هو الذي ينشأ عنه المعنى الواضح الصحيح . ويبْعُد التركيب عن المعنى الصحيح ويقترب من دائرة الغموض والفساد بمقدار إخلاله بقوانين التأليف النحوي ؛ من وضع الكلمات في غير موضعها الذي يشير إلى وظيفتها النحوية ، المسهمة (مع وضوح معاني المفردات وتناسبها) في التعبير عن معنى التركيب .

وقد أشار إلى ذلك بوضوح عبد القاهر في الدلائل بقوله : "فلست بواجدٍ شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا ، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلّا وهو معنًى من معاني النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلامًا قد وصف بصحّة نظم أو فساده ، أو وصف بمزيّةٍ وفضلٍ فيه ، إلا وأنت تجد مرجعَ تلك الصحة وذلك الفساد ، وتلك المزية وذلك الفضل ، إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتّصل بباب من أبوابه"(١٠).

وهذه الإزالة للكلمات في التركيب عن موضعها ، ووضعها في غير موضعها ، على حد تعبير عبد القاهر ، هو ما يقود التركيب إلى الوصف بتعقيد التأليف النحوي ، وهي تسميةٌ تشير إلى إمكان فكِّ هذا التعقيد وإعادة العناصر النحوية إلى مواضعها التي أقرت بها قوانين النحو والتي يتحقق بها المعنى المراد .

ولا يكون ذلك إلا بعد إطالة النظر وإنعامه من قِبَل النحاة في ذلك التركيب المعقّد التأليف . وهذا ما صنعوه في بيت الفرزدق :

وما مثله في النّاس إلّا مُمَلَّكًا ... أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقاربه

فهو ، كما نرى ، غامض المعنى فاسد التأليف ، أو لنقل : غامض التأليف ، فاسد المعنى . لا يستطيع المتلقي إدراك معناه إلا بعد إعادة تركيبه إعادةً توضع فيها الكلمات في مواضعها التي تكشف عن وظائفها النحوية دون تعقيد ، ومن ثم تكشف عن معنى التركيب ، ولكن توالي الفصول بين المتلازمات النحوية ، وتشابك التراكيب بالتقديم والتأخير حالا دون ذلك .

وقد حاول النحاة اصطياد معنى من هذا البيت ، فأعادوا وضع كلمات البيت في مواضعها الأصلية ؛ فذكروا أن (إلا مملكًا) مستثنى من (حي) ، والأصل في المستثنى منه أن يتقدم على المستثنى ، وأن (يقاربه) صفة لـ (حي) وكان حقه أن يلي الموصوف ، دون فصلٍ بأجنبي هو كلمة- (أبوه) ، التي هي خبر فُصِلَ عن المبتدأ (أبو أمه) بـما ليس منه وهو (حي) . وبذلك يكون البيت بعد إعادة ترتيبه وَفْقَ قوانين النحو كالآتي :

(وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملَّكًا أبو أمه أبوه)

أي : وما مثل الممدوح (وهو خال الخليفة هشام بن عبد الملك) في الناس حيٌّ مقاربٌ له إلا مملَّكا (المملَّك هو الخليفة) ، أبو أمه (يقصد ذلك الخليفة) أبوه (يقصد ذلك الممدوح) .

إن هذا العنت والعناء في فكِّ تعقيد التأليف النحوي دفع المرزباني في الموشح إلى أن يقول عنه : "فأتعب أهل اللغة والنحو بشرحه ، منهم سيبويه فمن بعده ، ولم يبلغوا منه ما يُقنع ويُرضي"(١١).

إن هذا التعقيد في التأليف النحوي سببٌ رئيس في غروب المعنى وأفوله ، ولا يستقيم التركيب فينكشف المعنى ، من خلاله ، إلا بعد إعادة ترتيبه نحويًّا من الداخل ، بحيث توضع كلُّ كلمة الموضعَ المألوفَ استعمالاً ، المقبول تقعيدًا .

ج. تنافر دلالات الكلمات داخل التركيب :

إذا كانت الصورة السابقة تتمثل في تعقيد التأليف النحوي ؛ نتيجةً للإخلال بالأصول التي تمليها قواعد النحو ؛ وذلك بوضع كلمات التركيب في غير ما تستحقها من مواضع . فإن هذه الصورة تسلَم من هذا العيب التأليفي بين الكلمات ؛ بحيث تقع كلُّ كلمةٍ في التركيب الموضعَ الذي تستحقه بما يشير إلى وظائفها النحوية .

ولكنها مع ذلك يدخلها الخلل من جهةٍ أخرى ، هي جهة تنافر دلالات الكلمات فيما بينها داخل التركيب ، وعدم توفُّر المناسبة الدلالية التي ينبغي أن تتوفَّر بين كلمات التركيب ؛ حتى تتحقق لها المصاحبة الدلالية المطلوبة ، ومن ثم تتفاعل داخل بوتقة التأليف النحوي منتجةً المعنى العام للتركيب .

ومعيار الحكم على تحقق المصاحبة الدلالية ، وتوفُّر المناسبة بين الكلمات ، هو **الوضع اللغوي** الذي يقرُّ بالمناسبة بين الفعل (نبح) والفاعل (الكلب) في جملة : (نبح الكلب) ونحوها . ومثل ذلك جملة : (طار العصفور) و (بكى الرجل) و (الأسد مفترس) و(قطيع من الغنم) و (سرب من الطير) و غيرها كثير.

إلا أنه قد يتجاوز التركيب حدَّ المناسبة الوضعية بين كلماته ، ويبقى مقبولًا مستساغًا عند أصحاب اللغة ؛ وذلك إذا ما توفَّرت فيه علاقةٌ تربط بين اللفظ الموضوع له ، واللفظ المستعمل فيه ، فيما يُعرَف **بالمجاز** ، الذي يُقرُّ بشرعيته الذوقُ العربيُّ ، بل يستحسنه لما في تآلف كلماته المجازي من جمالٍ وإدهاشٍ يجذب المتلقي ، ويحرِّك خياله للبحث عن أسرار الجمال خلف هذا التركيب المجازي . نحو : (نبح القوم) و (طار القلب) و (بكى الصخر) و (الفتاة مفترسة) و (قطيع من البشر) و (سربٌ من الجماهير) ... .

فإذا ما تجاوزت كلمات التركيب تلك المناسبة وضعًا أو أغربت في المجاز بحيث تستسمجه الأسماع ، ويمجُّه المتكلمون وأهل الإبداع ، حُكِمَ على التركيب بافتقاد المناسبة بين كلماته ، وأنه لا مصاحبة بينها ، وينشأ عن ذلك تركيب متنافر الكلمات ، فاسد المعنى ، وذلك نحو التركيب : (الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بغضب)[١٢].

فهو ، كما نرى ، تركيبٌ مستقيمٌ من حيث التأليف النحويّ ؛ فالوظائفُ الإعرابيةُ لكلماته واضحةٌ لا غبش فيها ، وهو مع ذلك فاسد المعنى ؛ لافتقاره إلى المناسبة الدلالية بين كلماته .

وهذه الصورة من فساد المعنى لم تغب عن نحاتنا القدماء ؛ فسيبويه يعرض لصور الكلام ، فيقدم خمس صور منها صورتان هما : المستقيم الكذب ، و المحال الكذب ، ويمثِّل للمستقيم الكذب بقوله : حملت الجبل و شربت ماء البحر ونحوه .

ويمثل للمحال الكذب بقوله : سوف أشرب ماء البحر أمس .

وهي تراكيب فاسدة المعنى ، من جهةِ الإخلال بقانون المناسبة الدلالية بين الكلمات ، التي هي صحيحةٌ في ذاتها ، وصحيحةٌ في تأليفها النحوي[١٣](إلا ما كان من تعارض في الزمان بين سوف وأمس في التركيب المحال الكذب) ولكنها تفتقر إلى التوافق الدلالي فيما بينها .

وقد ذكر صاحب الموشح نماذج مما عيب على الشعراء ؛ نذكر منها ما رواه من أن رجلًا "جاء إلى الرشيد ؛ فقال له: قد هجوت الرافضة. قال: هات! فأنشد:

رغمًا وشمسًا وزيتونًا ومظلمةً من أن تنالوا من الشَّيخين طغيانا

قال: فسِّره لي ! قال: لا ! ولكن أنت ، وجيشك ، أجدر أن تدري ما أقول ؛ فإني والله ما أدري ما هو![١٤].

والبيت كما نرى ، فاسد المعنى ؛ لم يفهمه الخليفة الرشيد ولا جيشه ولا أحد ممن يتكلم العربية ؛ لأنه ببساطة افتقر إلى المناسبة الدلالية بين كلماته .

تلك أبرز صور فساد المعنى وأسبابه ، وهي في رأيي تتفاوت في درجة الفساد ؛ فالصورة الأولى (صورة تعدد المعنى) هي أخفّها فسادًا ؛ لإمكان توفُّر القرينة التي تحدد المعنى المراد الذي تستقرُّ معه نفس المتلقي ، برفع اللبس المفسد للمعنى .

ثم يليها الصورة الثانية (صورة تعقيد التأليف النحوي) ؛ لأن هذه الصورة لا يرفع فسادَ معناها قرينةٌ ، ولا يقدر على التنقيب عن معنًى ، وراء تلافيف التأليف النحوي وتعقيده ، سوى العلماء باللغة والنحو ، دون سائر أبناء اللغة ، الذين لم يعتادوا مثل هذه التراكيب المعقدة في كلامهم ، ثم إن علماء اللغة والنحو لا يصلون بعد كلِّ محاولات فكِّ التعقيد التأليفي إلى ما يرضيهم ويقنعهم .

ثم يأتي ، على رأس هرم الفساد في المعنى ، تنافرُ دلالات الكلمات وافتقارُها إلى المناسبة والتوافق الدلالي فيما بينها ؛ حيث إن مثل هذه التراكيب تخلو من المعنى المعقول بالكلية . ولا يُجدي معها قرينة من مقام ، ولا يقدر على تحليلها وإدراك معناها عالم بالكلام .

وقد واجه النحاة فساد المعنى بشتى صوره ، واحترزوا من الوقوع فيه بكلِّ ما يملكون من ملكات علمية ؛ إيمانًا منهم أن الكلام إنما وُضع في الأساس للفائدة ، وهذه الفائدة تتجسد في وضوح المعنى المفهوم وانضباطه ، لاسيما أن إدراك المعنى وتصوره صحيحًا سالمًا من اللبس أو التعقيد أو التنافر هو وسيلتهم الأولى لتدبر النص القرآني واستخراج

أحكامه وعقائده ، ومن ثم يُعَدُّ التهاون فيه تهاونًا في الدين واستخفافًا بقدسية نصٍّ بلغ الغاية في الإعجاز اللغوي والتشريعي .

وقد كان لاهتمام النحاة بسلامة المعنى ، والاحتراز من فساده في الكلام ، مظاهر عامة تبرهن على حرصهم الجاد على المعنى ، ووضعهم إياه نصب أعينهم حتى لو دفعهم ذلك إلى الإتيان بما ليس متوقعًا من مخالفة العالم لمذهبه ، أو لمقتضيات صنعته أو توافقهم في توجيه القراءات .

مظاهر حرص النحويين على صحة المعنى والاحتراز من فساده :

أ- مخالفة العالم مذهبه :

يمثل سيبويه رأس المذهب البصري ؛ حيث يعد كتابه دستورهم الذي تتضح فيه أصولهم العامة ، وما انبثق عنها من آراء وقواعد ، صارت هي عُدَّةُ البصريين وعتادهم في سجالاتهم اللغوية مع الكوفيين وغيرهم ممن يخالفونهم الرأي .

إلا أن سيبويه ، وهذا شأنه ، يخالف مذهبه ، ويخرج عما تمليه عليه صناعته ؛ انتصارًا للمعنى واحترازًا من فساده .

فسيبويه والبصريون يختارون في باب التنازع إعمال العامل الأقرب للاسم المتنازَع عليه ، حيث يترجم سيبويه للباب بقوله : "وهو قولك: "ضربت وضربني زيد" و "ضربني وضرب زيدا" ، فحمل الاسم على الفعل الذي يليه"[١٥].
ويفسر أبو سعيد السيرافي ذلك بقوله : "يعني أنك تعمل الفعل الثاني وهو الاختيار عنده . وقد ذكرناه"[١٦].

ومع ذلك حين تعرَّض سيبويه لبيت امرئ القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

بيَّن فساد إعمال الفعل (لم أطلب) وهو الذي يلي الاسم المتنازع عليه (قليل) ؛ وانتصر لإعمال الفعل الأول (كفاني) ، مخالفًا بذلك مذهبه الذي يوجب إعمال العامل الثاني (الأقرب) للمعمول في باب التنازع ؛ وما ذاك إلا لأن إعمال الفعل الثاني وفق مذهبه يُفْضي إلى فساد المعنى .

يقول : "فإنما رفع ؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا ، وإنما كان المطلوب عنده المُلك ، وجعل القليلَ كافيًا ، ولو لم يُرِد ذلك ونصب ، فسد المعنى"[١٧].

ووجه الفساد في إعمال الفعل الثاني (لم أطلب) ، ما يترتب على ذلك من تناقض مع منطق العقل ؛ حيث إن (لو) حرف امتناع لامتناع ؛ ومعنى ذلك أنها تنفي ما بعدها إن كان مثبتًا ، وتثبته إن كان منفيًّا ، فلو قلنا :

لو جاء المدير لما قصَّر الموظف

فإن هذا يعني انتفاء مجيء المدير وحصول تقصير من الموظف .

ومثله البيت على إعمال (لم أطلب) ، يكون المعنى انتفاء سعيه لأدنى معيشة وحصول طلبه قليلاً من المال ، وهذا تناقض في المعنى عبَّر عنه سيبويه بفساد المعنى .

ب- مخالفة ما ترجحه الصناعة اللفظية :

إن كان سيبويه وغيره قد خالفوا مشهور مذهبهم انتصارًا للمعنى واحترازًا من فساده كما ذكرنا آنفًا ، فإن النحويين هاهنا يجمعون على مخالفة قواعدهم ؛ احترازًا من فساد المعنى حتى وإن كان فسادًا متوهمًا .

فها هم ذا يرجحون نصب الاسم المتقدم في باب الاشتغال في ثلاثة أحوال :

"الأول : أن يقع اسم الاشتغال "قبل فعل ذي طلب" وهو : الأمر، والنهي ، والدعاء، نحو: "زيدا اضربه ، أو ليضربه عمرو ، أو لا تهنه"، و"اللهم عبدك ارحمه" ، أو لا تؤاخذه" ، و "بكرًا غفر الله له".

الثاني : أن يقع اسم الاشتغال بعد ما الغالب عليه أن يليَه فعل ، والذي يليه الفعل غالبا أشياء : منها همزة الاستفهام، نحو: "أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ" ، ومنها النفي بـ"ما" أو "لا" أو "إن" ، نحو: "ما زيدًا رأيته"، و "لا عمرًا كلمته"، و "إنْ بكرًا ضربته" ، ومنها "حيث" المجردة من "ما" نحو: "اجلس حيث زيدًا ضربته".

الثالث : أن يقع اسم الاشتغال "بعد عاطف بلا فصل على معمولِ فعلٍ مستقرٍ أولاً" ، سواء كان ذلك المعمول منصوبا، نحو : "لقيت زيدا وعمرا كلمته" ، أو مرفوعا ، نحو : "قام زيد وعمرًا أكرمته"[١٨].

وليس ثمّة مرجح نصبٍ من هذه المرجحات قد تحقق في قوله تعالى : "إنا **كلَّ** شيء خلقناه بقدر" ، بل على النقيض من ذلك ، ثمةَ مرجح رفع في الاسم المتقدم (كل) ؛ فهو مبتدأ ، لجملة خبر بعده ، لم يتسلط عليه مرجح من مرجحات النصب .

ومع كلِّ ما تقدَّم اختار النحويون والقراء[١٩]، النصب على الرفع ؛ حيث إن الرفع ، الذي تقتضيه الصناعة ، **يُتَوَهَّمُ** معه كونُ (خلقناه) صفة لـ(شيء) و(بقدر) خبر (كل) ؛ ويكون المعنى : إنا كلُّ شيءٍ مخلوقٍ لنا بقدر ، وهذا يعني أن ثمة مخلوقًا لغير الله ليس بقدر ، وهذا معنى فاسد ؛ إذ كل شيء مخلوق لله ، وكل شيء مخلوقٍ بقدر .

أما النصب ، الذي لا تطلبه الصناعة ، فإنه يتجاوز هذا الفساد في المعنى ؛ إذ يكون المعنى : إنا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر ، فيُفهم من ذلك عموم نسبة كل مخلوق إلى الله .

ج- رد العلماء بعضهم بعضًا في توجيه بعض القراءات :

القراءة سنة متبعة ؛ فقراءات القرآن جميعها من القرآن ما دامت قد استوفت شروط الصحة المتمثلة في "صحة السند وموافقة العربية ولو بوجه من الوجوه ، وموافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً"[٢٠].

وقد أجمع العلماء على أن هذه القراءات الثابتة الصحيحة السند عن النبي صلى الله عيه وسلم عشرة هي قراءات : ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو بن العلاء ، وابن عامر ، وحفص ، وعاصم ، وحمزة ، وأبي جعفر المدني ، ويعقوب الحضرمي ، وخلف البزار .

وكان بين العلماء اختلافات في توجيه هذه القراءات المتنوعة ، وقد كان أبرز دافعٍ لرد بعض العلماء لتوجيهات بعضهم هو ما يُفضي إليه ذلكم التوجيه من إفساد للمعنى .

ففي قوله تعالى في سورة آل عمران (الآية٤٨) : "ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل" قرئت (ونعلمه) بالنون[٢١].

ويوجه الطبري القراءتين بقوله : "قراءةُ الياءِ عَطْفٌ على قوله : (يَخْلُقُ ما يشاء) ، وقراءةُ النون عطفٌ على قولِهِ (نُوحِيهِ إِلَيكَ) . فيعترضه ابْنُ عَطِيَّةَ بقوله : وَهَذَا القول الذي قاله فِي الوجهين مفسدٌ للمعنى.

ثم يفصل أبو حيان جهة إفساد المعنى بقوله : "ولم يبين ابن عطية جهة إفساد المعنى . أما قراءة النون فظاهرٌ فسادُ عطفه على : (نوحيه) ، من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى ، أما من حيث اللفظ فمثله لا يقع في لسان العرب لبعد الفصل المفرط ، وتعقيد التركيب ، وتنافر الكلام . وأما من حيث المعنى فإن المعطوف بالواو شريك المعطوف عليه ، فيصير المعنى بقوله ذلك من أنباء الغيب أي : إخبارك يا محمد بقصة امرأة عمران ، وولادتها لمريم ، وكفالة زكريا ، وقصته في ولادة يحيى له ، وتبشير الملائكة لمريم بالاصطفاء والتطهير ، كل ذلك من أخبار الغيب ، نعلِّمه ..، أي : نعُلم عيسى الكتاب ، فهذا كلامٌ لا ينتظم معناه مع معنى ما قبله .
وأما قراءة الياء وعطف (يعلمه) على: يخلق ، فليست مفسدةً للمعنى ، بل هو أولى وأصح ما يُحمل عليه عطف (ويعلمه) ؛ لقرب لفظه وصحة معناه"[٢٢].
وإن رُدَّ التوجيه بالعطف في القراءة السابقة ؛ احترازًا من فساد المعنى ؛ فإن بين أيدينا ما وقع على النقيض من ذلك ؛ حيث كان التوجيه بالعطف بمثابة الملاذ الآمن للاحتماء من فساد المعنى ، والسبيل المثلى لصلاحه.
وذلك في قوله تعالى : "مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ" (آل عمران : ٧٩) .
حيث "قرأ العامة : (يقول) بالنصب عطفًا على (يؤتيه) ، وقرأ ابن كثير في رواية شبل بن عباد ، وأبو عمرو في رواية محبوب : (يقول) بالرفع ، وخرَّجوها على القطع والاستئناف ، وهو مشكلٌ لِما قَدَّمته من أن المعنى على لزومِ ذكر هذا المعطوف ، إذ لا يستقِلّ ما قبله لفساد المعنى"[٢٣].

وهكذا يتضح لنا أن الاحتراز من فساد المعنى كان موجهًا رئيسًا لرد بعض توجيهات القراءات ، وهو ما يتضح من خلاله حرص العلماء على صحة المعنى والاحتراز من فساده .

د- الإكثار من القواعد والضوابط المعنية بالمعنى :

إن كانت المظاهر الثلاثة السابقة يَبْرُزُ من خلالها الجانب التطبيقي الكاشف عن حرص النحاة على تجنب فساد المعنى بشتى صوره ، فإن هذا المظهر يبرُز من خلاله الإطار النظري المنهجي الذي أكد النحاة به حرصهم على المعنى والنظر إليه على أنه غاية الغايات .

ذلك أن النحاة لم يكن حرصهم على المعنى توجهًا فرديًّا أو جزئيًّا عند بعضهم ، كما قد يبدو في المظاهر السابقة ، وإنما كان إطارًا نظريًّا ومنهجًا عامًّا وضعوه جميعًا نُصْبَ أعينهم ؛ ليتجلى بوضوح في تحليلهم لمسائل النحو على مدار أبوابه المتعددة ، وذلك من خلال وضعهم الكثير من الأصول والقواعد العامة ، التي كانوا يفزعون إليها للحكم على أيِّ تركيبٍ نحويٍّ بالصحة أو الخطأ .

وهذه الأصول والقواعد ، التي هي الأسس التي تصدر قواعد المسائل ، أو القواعد الجزئية ، أو قواعد الأبواب النحوية عليها ، مدارها غاياتٌ ثلاث هي : (الفائدة ، والصواب ، وأمن اللبس) .

وهي غايات تحتاط لصحة المعنى ويُحتَرَز بها من فساده على أيِّ صورةٍ من صور فساد المعنى ؛ حيث ترسم الطريق التي ينبغي أن يكون عليه أيُّ تركيبٍ صحيحٍ سالمٍ من الفساد .

وقد تجسدت كلُّ غايةٍ من هذه الغايات الثلاث في مجموعة قواعد ضابطة تعبِّر عنها ، ويستعملها النحاة عند النظر في تراكيب العربية وتحليلها ؛ للحكم على مدى صحتها من فسادها ، وقد أطلق عليها أستاذنا الدكتور تمام حسان مصطلح قواعد التوجيه ، وهي : "ضوابط منهجية عامة بمنزلة الدستور للنحاة ، يحتكمون إليها عند الشرح والتحليل والحجاج لأيِّ مسألةٍ في النحو"[٢٤].

وقد عجّت كتب النحو بهذه القواعد والضوابط ، لاسيما تلكم الكتب التي تهتم بتعليل الأحكام ، والحجاج بين الآراء المختلفة حول مسائل النحو ، مما يعكس عظيم حرص النحاة على التحوُّط بالكثير من القواعد والضوابط التي يُتَحَرَزُ بها من فساد المعنى .

ضوابط صحة المعنى والاحتراز مما يعتريه من فساد :

أشرنا آنفًا إلى أن تلك الضوابط وقواعد التوجيه جماعها غاياتٌ ثلاث هي : (الفائدة والصواب وأمن اللبس) ، وهذه الغايات في ذاتها ضوابط يحترز بها من فساد المعنى

بصوره الثلاث ؛ فضابط أمن اللبس يحترز به من فساد التركيب بتعدد معانيه وضياع المعنى المراد على وجه القطع ؛ وضابط الصواب يحترز به من فساد التركيب بغرابة التأليف النحوي المُغربِ للمعنى ؛ وضابط الفائدة يحترز به من فساد التركيب بتنافر مفرداته دلاليًّا أو بأي سببٍ من الأسباب المفضية إلى فساد المعنى كاللبس أو الخطأ في تأليف الكلام نحويًّا .

وسوف نذكر فيما يلي أثرَ كلِّ ضابطٍ من هذه الضوابط في قواعد بعض الأبواب النحوية .

أولاً ــ الفائدة :

الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة ، ضابطٌ عامٌّ ، حكم كلَّ أبواب النحو ومسائله ، حيث وضعه النحويون نُصْبَ أعينهم ، إما بلفظه أو بمفهومه ، عند تناولهم مسائل هذا العلم بالشرح والتحليل والتعليل ، وقد تجلى ذلك مع أبواب النحو الأولى ، وتتالى ذلك الجلاء في ثنايا سائر الأبواب .

ففي مقدمات هذا العلم حَدَّ النحاةُ الكلام ، الذي هو موضوع هذا العلم ، بقولهم "قولٌ مقصود مفيد لذاته" . وقد شرح الفاكهي كلمة مفيد بقوله : "مفيد بالإسناد بأن أفهم معنًى يحسن السكوت عليه"[٢٥]. فمدار الفائدة أو الإفادة في الكلام إنما يتمثل في أن يَفهم السامع من المتكلم **معنًى** يحسن السكوت عليه .

وعلى هذا يمكن تعريف الفائدة في الكلام بأنها ما يحصِّله المتلقي من معنًى يحسن السكوت عليه . فما إن تُذْكَر الفائدة في الدرس النحوي حتى ينصرف الفكر إلى المعنى الصحيح السالم مما يفسده . ولا يُعَدُّ التركيب كلامًا إلا إذا أفاد معنى .

ثم توالى بعد ذلك ، عبْر دروس النحو المتعاقبة ، نصُّ النحاة على القواعد التي تعبّر عن أثر الفائدة في ردِّ التراكيب الفاسدة المعنى ، نذكر منها ما يلي :

١. الفائدة لا تحصل بالإخبار عما لا يعرف :

واعتلَّ النحاة بهذه القاعدة لقولهم : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وأن المبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة ، ومدار هذه المسوغات جميعًا هو حصول الفائدة .

يقول العكبري في اللباب : " وإنما كان المبتدأ معرفة في الأمر العام لأن الفائدة لا تحصل بالإخبار عما لا يُعرف"[٢٦].

ويقول ابن مالك في الألفية :

ولايجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

ويؤكد ابن هشام شرط الفائدة في مسوغات الابتداء بالنكرة بقوله : "لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة"[٢٧].

ومعنى ذلك أن تركيبًا يخبر فيه عن نكرة بلا مسوِّغ يُعَدُّ تركيبًا فاسد المعنى لا تتحقق به فائدةٌ للمخاطب .

ونحوُ ذلك ، منعُ النحاة مجيءَ صاحب الحال نكرةً ؛ لأن الحال كالخبر ، والإخبار عن النكرات لا فائدة فيه ..."فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر ، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام. تقول: جاءني رجل من بني تميم راكبًا. وما أشبه ذلك"[٢٨].

٢. لا يكون اسم زمان خبرًا عن اسم ذات مالم يفد :

فقد منع النحاة الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات ، ومن ثم يُعَدُّ من التراكيب الفاسدة المعنى قولنا : (زيدٌ الليلة) ، إلا أنهم اشترطوا حصول الفائدة للحكم على التركيب الإسنادي : (اسم ذات + ظرف زمان) ، فتركيب : (الهلال الليلة) صحيح المعنى لحصول الفائدة ، وذلك بتقدير مضاف هو (طلوع) .

يقول ابن مالك :

لا يكون اسم زمانٍ خبرًا عن جثةٍ وإن يُفد فأخبرا

وفي المقابل أجاز النحاة الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى والإخبار بظرف المكان عن اسمي المعنى و الذات ؛ حيث تحصل في التراكيب اللغوية الممثلة لهذه الأنماط ، الفائدة دون تقدير .

٣. تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه :

وقد احتج البصريون بهذه القاعدة في منع جواز توكيد النكرة ، وذلك بقولهم : "الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين:

أحدهما: أن النكرة شائعة ليس لها عينٌ ثابتةٌ كالمعرفة ؛ فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ..."[٢٩].

فالبصريون يستخدمون هذه القاعدة ضابطًا لمنع فساد المعنى المترتب غلى توكيد النكرة .

٤. حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة.

وقد احتج الكوفيون بهذه القاعدة ضابطًا على وجوب نصب الصفة الصالحة خبرًا على الحال عند تكرار الظرف ، ومنع الرفع ، نحو : (في الدار زيد قائمًا فيها) ؛ حيث إن نصب الصفة (قائمًا) ، يجعل "الظرف الأول خبرًا للمبتدأ ، ويكون الثاني ظرفًا للحال ، ويكون الصلة لقائم منقطعًا عما قبله ؛ فيكون على هذا كلامًا مستقيمًا لم يُلْغَ منه شيء ، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع ، فقلنا : (في الدار زيد قائم فيها) فإنه تبطل فائدة (في)

الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة ، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة"[٣٠].

فمنعُ الكوفيين التركيب : (في الدار زيد قائمٌ فيها) مبنيٌّ على عدم حصول الفائدة من مركب الجر المكرر (فيها) . وهذا التركيب وإن لم يكن فاسد المعنى بالكلية ، فإن وجه فساده ، عند الكوفيين ، هو وقوع لغوٍ غير مفيد في ثناياه وهو المركب (فيها) الذي لا طائل من معنًى وراءه .

ومما نتلمس فيه أثر الفائدة في منع بعض التراكيب والإشارة إلى فساد معناها

٥. منع استثناء النكرة من النكرات في الموجب :

فالتركيب : (جاءني قومٌ إلا رجلاً) فاسد المعنى ممنوعٌ التكلم به ؛ "لأن هذا لا فائدة في استثنائه، فإن نَعَتَّه أو خَصَصْتَه جاز، وهذا امتناعه من جهة الفائدة، فمتى وقعت الفائدة جاز"[٣١].

٦. منع تصغير كلمات بعينها :

مع أن باب التصغير يبدو شكليًّا لا أثر كبير للمعنى في تناوله ؛ حيث يُتناول هذا الباب من جهة صياغته في صوره المختلفة ، إلا أن ثمة كلماتٍ منع الصرفيون تصغيرها ؛ لعدم الفائدة ، وتلك الكلمات هي : "أمس و غد و عند"[٣٢].

٧. لا يجوز نيابة خبر "كان" المفرد .

قال ابن السراج : "وقد أجاز قومٌ في "كان زيد قائمًا" أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون: "كين قائم"[٣٣]. وقد أشار ابن السراج و نصَّ الرضي على فساده لعدم الفائدة[٣٤].

وهذا الذي ذكرناه ليس إلا أمثلة دالةً على أثر الفائدة بوصفها ضابطًا استدعاه النحاة لنقد التراكيب وتمييز الصحيح منها والفاسد ؛ ولولا خشية الإطالة لأتينا بأكثر مما ذكرنا .

ثانيًا ــ الصواب :

الصواب لغةً ضدُّ الخطأ ، وهو ضابطٌ عام انبثقت منه قواعد تحكم على التركيب بالقبول أو الرفض ؛ فما كان من هذه التراكيب موافقًا لهذه القواعد كان مقبولاً ، وإلا ردَّه النحاة وحكموا عليه بالخطأ .

وإن كان القول المفيد هو ما كان له معنًى يحسن السكوت عليه ، فإن القول الصواب هو ما أصاب كلام العرب في طرائق تأليفه ، ونحا نحوه ، وبمقدار ما يبتعد التركيب عن مألوف التراكيب العربية يكون ابتعاده عن دائرة الصواب واقترابه من دائرة الخطأ .

وصواب التركيب بهذا المفهوم يعَدُّ الوسيلة التي تتحقق بها الفائدة من وراء الكلام ؛ لأن الكلام إذا خرج عن طرائق العرب في العقد والتأليف ، أو جرى على غير مألوف

كلامهم ، غَمُضَ معناه ، وبقدر هذا الخروج أو المغايرة عن كلام العرب يكون الغموض في المعنى أو فساده بالكلية .

وقد ذكر البحث فيما قد سبق بيت الفرزدق :

وما مثله في النّاس إلّا مُمَلَّكًا ... أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقاربه

شاهدًا على تعقيد التأليف النحوي المتمثل في :

١. الفصل "بين المبتدأ والخبر بما ليس منه (وذلك أن قوله: " أبو أمه " مبتدأ في موضع نعت الملك ، ففصل بينهما بقوله : حيّ ، و حيّ هو خبر ما) .
٢. والفصل بين قوله : " حيّ " وبين قوله: " يقاربه " وهو نعت " حيّ " بـ " أبوه ". وهو خبر المبتدأ .
٣. فضلاً عن تقديم الاستثناء ، نحو : (ما مثل زيدٍ إلا عمرًا أحد).

"ولو لم يكن في هذا البيت إلا تقديم الاستثناء فقط ما كان معيبًا ، والذي فيه عيبان ، أحدهما : الفصل بين المبتدأ وخبره بخبر "ما"، والآخر: الفصل بين خبر "ما" ونعته بخبر المبتدأ"[٣٥].

ومن العيوب التأليفية في التراكيب النحوية الفصل بين المتضايفين ، ذلك الذي أدى وقوعه ، مع تعقيدات أُخَرَ ،إلى غموض معنى البيت :

فأصبحت بعد خط بهجتها ... كأن قفرًا رسومها قلما

حيث فصل بين المتضايفين (بعد وبهجتها) ، بالفعل (خطَّ) الذي هو خبر (كأن) ، بعد تقدمه على (كأن) واسم (كأن) ، الذي هو (قلمًا) ، والفصل بينه وبين معمولها (رسومها) . و مما أسهم في الإلغاز والإلباس في معنى البيت تأخيره (قفرًا) بعد (كأن) مما يوهم كونها اسم (كأن) وهي في المعنى [الضائع] خبرٌ لـ (فأصبحت) .

ولا يخفى على أيِّ أحدٍ ما في هذا البيت من غموض وما اعترى معناه من فساد حال دون وصوله للأفهام ، مما حدا بابن جني وهو من هو في النبوغ العلمي ، أن يتنكب طريق الكشف عن وظائف الكلمات في البيت ؛ ويكتفى ببيان إرادة صاحب البيت إجمالاً دون تعليقٍ منه ، سوى الإشارة العابرة لما في البيت من مثالب التأليف ، وكأنه يرى أمرَ تعقيده وفساده أوضحَ من أن يبينه أو يبين أسبابه ، فقال : "أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأن قلمًا خط رسومها ، فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه"[٣٦].

وعلى نفس الشرْج شرع ابن جني يذكر أبياتًا وقعت في فساد التأليف النحوي الذي أفسد المعنى وأغربه عن أفهام المتلقين فذكر البيت :

فقد والشكُّ بيَّن لي عناءٌ ... بوشْك فراقهم صُرَدٌ يصيح

وعلَّق عليه بقوله : "أراد : فقد بيَّن لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء. فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا لشيء منها"[٣٧].

ويمثِّل لما يراه أغرب مما سبق بقوله : "وأغرب من ذلك وأفحش وأذهب في القبح قول الآخر :

لها مقلتا حوراء طل خميلة ... من الوحش ما تنفك ترعى عرارها

أراد: لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل عرارها. فمثل هذا لا نجيزه للعربي أصلاً ، فضلاً عن أن نتخذه للمولدين رسمًا"[٣٨].

ولا يرى البحث في هذا التعقيد في طريقة التأليف النحوي سوى إخفاقٍ في إصابة الصواب الذي درج عليه العرب في تأليف الكلام وَفْقَ ما ألفوه من صحيح لغتهم ومشهور كلامهم .

ولا يكاد يخلو بابٌ من أبواب النحو من القواعد التي تهدف إلى إصابة الصواب في الكلام ، لاسيما في حدود الأبواب ، حيث ترسم سبيل الصواب التي يتعيَّن ، على أيِّ مُستخدمٍ للغة ، التقيُّدُ بها ؛ وترجع أهمية قواعد الصواب وكثرتها في كتب النحو إلى كون قواعد الصواب هي الوسيلة التي يتحقق بها صحيحُ التركيب الذي يُتَوَصَّلُ به إلى صلاح المعنى واجتناب فساده كما رأينا في الشواهد السابقة .

وسوف نذكر فيما يلي طائفةً من بعض القواعد المحققة للصواب في الكلام ،ـ والمتناثرة في كتب النحو .

١. الفعل لابد له من فاعل .
٢. لابد للمبتدأ من خبر .
٣. لا يجوز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسمٍ لم يعمل فيه ذلك الفعل .
٤. الحذف لا يكون في الحرف .
٥. لا جمع بين علامتي تأنيث .
٦. لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور .
٧. لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه .
٨. لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض عنه .
٩. لا يجمع بين علامتي تعريف .
١٠. لا يؤكد الظاهر بالمضمر .
١١. الحذف لا يكون بالحرف .
١٢. لا يدخل العامل على العامل .
١٣. لا يضمر الشيء قبل ذكره إلا على شريطة التفسير .
١٤. لا يكون الحرف مع مثله أو مع الفعل كلامًا .
١٥. لا يجوز البدل في الفعل إلا أن يكون الثاني من معنى الأول ، نحو قولك: إن تأتني تمشي أَمشِ معكَ لأن المشي ضرب من الإتيان .
١٦. لا يجمع بين علامتي تعريف (الألف واللام والإضافة) .
١٧. لا يُجمَع بين حرفين للتأكيد لما في ذلك من الفساد باختلاف المعنى .
١٨. لا يجوز الفصل بأجنبي .
١٩. ما يؤدي إلى عدم النظير يجب اجتنابه .

إن هذه القواعد مُثُلٌ قليلةٌ من قواعدَ نحويةٍ تنتثر وتنتشر في كتب النحو لضبط الكلام نحو الصواب ، بحيث يصح الكلام وتتحقق منه الفائدة ، دون أن يفسدها التعقيد اللفظي الناشئ عن تنكب الصواب .

ثالثًا ــ أمن اللبس :

أشرنا من قبل[٣٩]إلى أن اللبس هو تعدد معاني التركيب دون قرينة تحدد المعنى المراد ، وهذا التعدد ما لم يكن مثريًا للتركيب ، بجعله مكتنزًا بالمعاني المتعددة دون تنافر أو تناقض بينها ، فإنه يكون تعددًا ملبسًا على المتلقي ، وذلك من خلال الأسباب التي ذكرناها عند الحديث عن تعدد المعنى دون قرينة .

أما أمن اللبس فهو الضابط الثالث الذي احترز به النحاة من فساد المعنى ؛ لأن اللبس إنما هو صورة من صور الفساد في المعنى ؛ حيث تغيب بسببه فائدة الكلام ، المتمثلة في تحقيق المعنى الواضح المحدد ، وراء هذا التعدد المربك من المعاني غير المتضافرة .

وقد احتاط النحاة من اللبس باشتراط أمنه في الكثير من القواعد التي ينبني عليها الكثير من الظواهر اللغوية كالحذف والذكر وفصل الكلام ووصله ...

وسوف نذكر فيما يلي طائفةً من بعض القواعد الجزئية التي اشترط فيها أمن اللبس .

١. يجوز الترخص برفع المفعول ونصب الفاعل عند أمن اللبس نحو : خرق الثوبُ المسمارَ وكسر الزجاجُ الحجرَ ، وكما في قول الشاعر :

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوءاتِهم هجرُ

ورفعهما نحو :

قد سالم الحيات منه القدما

ونصبهما نحو :

إن من صاد عقعقا لمشوم ... كيف من صاد عقعقان وبوم

ويرجع ذلك إلى أن الإعراب إنما "دخل الكلام في الأصل لمعنًى وهو الفَصْل ، وإزالة اللبس ، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض"[٤٠].

٢. يتعين إشمام فاء الفعل الثلاثي الأجوف المبني للمجهول عند اتصاله بضمير الفاعل أو الفاعلين نحو : بُعت الطعام أو خُفت زيد بإشمام فاء (فلتُ) ؛ وذلك مخافةَ التباس الفعل بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول ؛ إذا خلُص كسرُ فاءِ الفعل الثلاثي الأجوف ، وقلب عينه ياءً نحو (بيع و خيف) .
يقول ابن مالك :

واكسر أو اشمم فا ثلاثيٍّ أعلّ عيناً وضمّ جا كبوع فاحتمل
وإن بشكلٍ خيف لبسٌ يجتنب .....

٣. لا يوضع الجمع موضع المثنى المضاف ، إذا لم يكن المضاف جزءًا من المضاف إليه ، نحو : أعطهما درهميهما[٤١]؛ لأن الجمع على إرادة التثنية في هذا المثال ونحوه ، لا دليل عليه ، مما يوقع في اللبس ، فإذا أُمِنَ اللبس جاز وضع الجمع موضع المثنى ، نحو : أعطهما أسيافهما .

٤. يجوز تقديم المفعول به على الفاعل للاهتمام به والتوسع في الكلام ، عند أمن اللبس ، أما إذا خيف اللبس بغياب الإعراب ، نحو : (أكرم موسى عيسى) وجب تقديم موسى فاعلاً وتأخيره مفعولاً .

وإذا أُمِنَ اللبس بقرينة الحال جاز التقديم والتأخير ، نحو : (أكلتْ الكمثرى الحبلى) و (أخذت ليلى الحمَّى) ونحو ذلك .

يقول ابن مالك :

وأخّر المفعول إن لبس حذر .....

٥. يجب الربط بين جملة الخبر والمبتدأ برابط من ضميرٍ ونحوه ، كما في قولنا : (زيد أبوه قائم) ، وقد يُحذف الضمير الرابط إذا أمن اللبس ، نحو : السمن منوان بدرهم[٤٢]

٦. من أحوال تقديم المبتدأ على الخبر وجوبًا خوف التباس المبتدأ بالفاعل ، حال كون الخبر فعلاً ، نحو : (زيد يقوم) ، إلا أن هذا الوجوب يُتَسَمَّحُ فيه ويصير جائزًا ، إذا أمن الالتباس بين المبتدأ والفاعل ، بأن يرفع الفعل فاعلاً ظاهرًا أو ضميرًا ، نحو : (زيد يقوم أبوه) و (الزيدان يقومان)[٤٣].

٧. يطرد حذف حرف الجر قبل (أنْ وأنَّ) نحو : عجبتُ أن تفعل هذا و عجبت أنَّك قائم ، بشرط أمن اللبس ، ويتعيَّن إظهاره إذا خيف اللبس ، نحو : (رغبتُ في أن تفعل) فلا يجوز حذفه ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أن المراد: (عن أن تفعل) .

يقول ابن مالك :

وعدّ لازمًا بحرف جرّ ... وإن حذف فالنّصب للمنجرّ
نقلاً وفي أنّ وأن يطّرد ... مع أمن لبسٍ كعجبت أن يَذُوا

٨. لا يجوز صوغ أفعل التعجب من الفعل المبني للمجهول ، نحو : (ما أضرب زيدًا) إذا أردت التعجب من الضرب الواقع به ؛ لما في التركيب من لبس ، حيث لا دليل على هذا الذي أردت ، ومن الممكن ان يكون التعجب من الضرب الواقع منه ، فإذا أُمِنَ اللبس نحو : (ما أشغله) و (ما أجنَّه) و (ما أولعه) و (ما أزهاه) جاز الصوغ ؛ إذ لا لبس ، فهذه الصيغ من أفعال تلازم البناء للمجهول[٤٤].

٩. تُستعمل (يا) بدلاً من الواو في الندبة شريطة أمن اللبس ، نحو : ندبة زيد وهو ميِّت بقولنا : (يا زيد) ،أما إذا كان الكلام بحضرة من اسمه زيد ، فإنه يمتنع الندبة بالياء ؛ لئلا تلتبس بالنداء[٤٥] .

١٠. يتعين إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له مخافة اللبس ، كما في : (زيدٌ عمرو ضاربه هو) ، فإذا أمن اللبس كما في : (زيد هند ضاربها) فإنه لا يتعين إبراز الضمير[٤٦].

١١. تحذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس .

سواء تقدمت على (أم)كقول عمر بن أبي ربيعة :

بدا لي منها معصمٌ حين جمرت ... وكفٌّ خضيبٌ زُيِّنَتْ ببنان

فو الله ما أدري وإن كنت داريا ...بسبع رمين الجمر أم بثمان

أراد أ بسبع .

أم لم تتقدمها كقول الكميت :

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ... ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أراد أو ذو الشيب يلعب

يقول ابن مالك :

وربما أسقطت الهمزة إن كان **خفا المعنى** بحذفها **أمن**

١٢. يجوز حذف حروف العطف (الواو، والفاء، وأم المتصلة) مع معطوفها بشرط أمن اللبس نحو : قول بعض العرب: "راكب الناقة طليحان" ، والتقدير: راكب الناقة والناقة طليحان ، وقوله تعالى :" أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست" أي فضرب فانبجست .

يقول ابن مالك :

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ... والواو إذ **لا لبس** .....

١٣. يجوز زيادة (لا) بعد الواو العاطفة على منفي ، إذا أريد النصُّ على معنى المعية عند أمن اللبس ، نحو : لا يستوي زيدٌ ولا عمرو ؛ لأن معنى المعية مفهوم من ذكر الفعل (يستوي) ؛ وذلك مبنيٌّ على أن دخول (لا) بعد الواو العاطفة على منفي ، لا يفيد النصَّ على المعية ، وإنما يفيد جواز اجتماع المتعاطفين في الحكم وافتراقهما ، كما في قوله تعالى "وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى"[٤٧].

١٤. إذا تعدد الحال ، وتعدد صاحبها ، فإن النحاة يجعلون الحال الأول لصاحب الحال الثاني ، والحال الثاني لصاحب الحال الذي قبل صاحب الحال الأول .. وهكذا ؛ نحو : (عهدت سعاد ذات هوى معنى .....)

فذات هوى حال (سعاد) و (معنًى) حال (تاء) الشاعر .

وإنما يستحسن النحاة ذلك ؛ لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي؛ فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه ؛ فأما الوجه الآخر؛ فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبيهما ؛ ولا شك في أن فصلاً واحدًا أخفُّ من فصلين .

فإذا أمن اللبس بظهور قرينة تربط بين الحال وصاحبه تُجُوِّزَ في هذا الربط العكسي ، وجاز حينئذٍ أن يكون الحال الأول لصاحب الحال الأول ، والثاني للثاني ...وهكذا . نحو : (خرجت بها أمشي تجر وراءنا .....)[٤٨]

إن هذه الطائفة من القواعد التي اتخذت مِن أمْن اللبس شرطًا ، أتينا بها للتمثيل لا الحصر ؛ لأن حصر هذه القواعد يفضي إلى التطرق إلى كلِّ أبواب النحو تقريبًا ؛ لأنه لا يكاد يخلو بابٌ من هذه الأبواب من الإشارة إلى أمن اللبس ضابطًا يحدد مسار التراكيب الصحيحة الخالية من تعدد المعنى الملبس ، الذي يقود التراكيب إلى فساد المعنى .

إن هذه الضوابط الثلاثة (الفائدة و الصواب و أمن اللبس) ، تتكامل فيما بينها لتحقيق المعنى الصحيح ، ويكون الاحتراز من فساد المعنى بشتى صوره ودرجاته ، بمقدار ما يتحقق في التراكيب من هذه الضوابط .

ومعنى ذلك أنه لا يُتَصَوَّرُ المفاضلة بينها ، بما يوهم أن أحدها مُقَدَّمٌ أو أولى من غيره لحصول صحة التركيب واجتناب فساده ، قُصارى ما يقال عند النظر في طبيعة كل ضابط أن هذا المثلث المتكامل تمثل رأسه **الفائدة** التي هي غاية الغايات من الكلام ، وبدونها لا تكون التراكيب كلامًا بالمعنى العلمي لكلمة (كلام) .

لكن في الوقت نفسه ضابط الفائدة هذا لا يتحقق إلا باجتناب الخطأ في تأليف الكلام وَفقَ كلام العرب ، وهو ما يتحقق بالقواعد المعبرة عن ضابط **الصواب** .

وكذلك لا تتحقق الفائدة إلا باجتناب تعدد المعنى الملبس الذي يضيع معه ظهور المعنى المراد الذي يتسم بالتحديد والوضوح ، وهو ما يتحقق بالقواعد النافية للبس المحققة لضابط **أمن اللبس** .

فالصواب (وهو ضابط له بعدٌ تركيبي) وأمن اللبس (وهو ضابطٌ له بعدٌ دلالي) هما الضلعان الموصلان إلى رأس الكلام وغايته وهو الفائدة .

والآن نريد أن نعالج من خلال نصٍّ تطبيقي الإجراءات التي مارسها النحاة لتحقيق الفائدة والاحتراز من فسادها .

وقد آثرت النظر في النص القرآني ، دون غيره ، للتعرف إلى الإجراءات التي اتخذها النحاة ؛ احترازًا من فساد المعنى ، للأسباب الآتية :

١. النص القرآني نصٌّ معجزٌ في لغته ؛ وصفه الله تعالى في سورة الشعراء بقوله سبحانه : "وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ (١٩٥) .

ومن ثم فإن الاشتباه في وقوع أي درجةٍ من درجات الغموض بين آياته مردودٌ على أصحابه ، من قِبَلِ أهل النظر النحوي قديمًا وحديثًا ، ببيانِهِمُ الوجهَ الذي يرتفع به هذا الاشتباه عند من زعموه .

وعلى هذا تبارى النحاة والمفسرون في كتبهم في توجيه أيِّ تركيبٍ قرآني يغْمُضُ ويِنِدُّ عن أفهام المتلقين للنص القرآني بما يكشف عن المعنى القرآني .

٢. يمكن للتركيب في النص القرآني أن يتحمل بأكثر من معنى ، على سبيل إثراء المعاني في التركيب بلا لبسٍ يُعمِّي المعنى ؛ ويكون هذا التحمُّلُ ملمحًا إضافيًّا من ملامح الإعجاز القرآني ، يؤكد ما قيل عن النص القرآني بأنه حمَّالٌ ذو وجوه . وقد كان النحاة يتعرضون لمثل هذه التراكيب بالتحليل والكشف عن التراكيب التي تتعدد فيها المعاني

تعددًا دالاً على الإعجاز ، من التراكيب التي يمكن تَوَهُّمُ تعدد المعاني فيها ، في حين يؤدي التعدد في مثلها إلى المحال .

فمن النوع الأول (التعدد الدال على ثراء التراكيب بالمعاني) : قوله تعالى : "لا تضارَّ والدة بولدها" (البقرة ٢٣٣) ، حيث يحمل هذا التركيب تعددًا دلاليًا ؛ حيث يجوز أن تكون الأمُّ هي فاعلة الإضرار بالأب مستعينةً بولدها ، وذلك بأن "تعنف به وتطلب منه ما ليس بعدلٍ من الرزق والكسوة ، وأن تشغل قلبه بالتفريط في شأن الولد"(٤٩).

كما يجوز أيضًا أن تكون الأمُّ هي من وقع عليها الضرر ، بأن ينزِعَ الأبُ ، أو غيرُه ، الولدَ منها مع رغبتها في إمساكه وشدَّةِ محبتها له .

والمعنيان يرجعان إلى شيءٍ واحد وهو أن يغيظ أحدُهما صاحبَه بسبب الولد .

ويرجع هذا التعدد في هذا التركيب إلى الصيغة (تضارَّ) ؛ حَيْث يجوز أن تكون مبنية للمعلوم (تُضَارِر) فتؤدي إلى المعنى الأول أو مبنية للمجهول (تُضَارَر) فتؤدي إلى المعنى الثاني .

وهو كما نلاحظ من قبيل تحميل التركيب الواحد العديد من المعاني التي يمكن الجمع بينها ، بحيث تثري النص .

أما النوع الثاني (التعدد الملبس) فهو ما يمكن أن يشعه التركيب ، (في ذاته ، من حيث كونه تركيبًا لغويًّا) ، من دلالات يدركها العلماء فيه ، ثم يقرون المعنى الصالح من المعنى الفاسد ، بناءٍ على أسس لغوية أو عقدية وغيرها . وسوف يكون مدار الأمثلة عند حديثنا عن إجراءات النحاة لرد المعاني الفاسدة هو هذا النوع .

٣. خصوصية المعنى القرآني ؛ حيث تتعلق به عقائد وأحكام ، يُعَدُّ غموضها أو التباسها نقضًا للغرض الذي نزل من أجله القرآن ، وهو تحديد العقائد والأحكام التي يجب على الناس الإيمانُ بها ، تحديدًا واضحًا كل الوضوح ، مما دفع العلماء إلى الاسترشاد بهذه العقائد وتلك الأحكام ، التي أدركوها من الآيات القطعية الدلالة ، لتوجيه التراكيب ، التي تسمح مرونة العربية بإمكانية تعدد معانيها ، توجيهًا يتوافق مع هذه العقائد وتلك الأحكام ، والحكم على غيرها مما ينافيها من المعاني التي قد تُلْحَظ بداخل التركيب بالفساد .

فمثلاً في قوله تعالى : "فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دونه قربانًا آلهة"(الأحقاف:٢٨) .

فالتركيب ، من حيث هو تركيب لغوي ، يجوز فيه تعدد المعنى بتعدد أوجه الإعراب الجائزة في التركيب ؛ وذلك أنه يجوز إعراب (قربانًا) مفعولاً به ثانيًا ، و (آلهةً) بدلاً من (قربانًا) . ويكون المعنى هو توبيخ المشركين على اتخاذهم قربانًا من دون الله ، وهذا يفضي إلى معنى فاسد(٥٠)، هو أن مدار توبيخ المشركين هو عدم اتخاذهم الله سبحانه (حاشاه جلَّ شأنه) قربانًا مع الآلهة ، "والله تعالى يُتَقَرَّبُ إليه بغيره ولا يُتَقَرَّبُ به إلى غيره سبحانه"(٥١).

لذا أعرض النحاة عن هذا الإعراب ووجهوا التركيب إلى إعرابٍ يتفق وصحيح العقيدة ، وهو إعراب (المصدر قربانًا) حالًا أو مفعولاً لأجله و(آلهةً) مفعولاً ثانيًا ؛ ويكون المعنى هو توبيخ المشركين على اتخاذهم من دون الله آلهةً في حال (أو لأجل) التقرب للنصر ودفع الهلاك(٥٢).

فالفساد العقدي المتمثل في جعل الله يُتَقَرَّبُ به إلى غيره هو الذي دفع النحاة إلى ردِّ الإعراب الأول وتصحيح المعنى باختيار الإعراب الثاني .

إن هذا الإجراء من النحاة فيه استرشاد بأمر خارج التركيبة اللغوية وهو موافقة العقيدة في جعل الله تعالى هو غاية كل شيء أو كما قال ابن هشام : "يُتَقَرَّبُ إليه بغيره ولا يُتَقَرَّبُ به إلى غيره سبحانه".

إن حرص النحاة على تحري اقتناص المعنى الصحيح ورد المعنى الفاسد لم تكن هدفًا لغويًا فحسب ، وإنما كان هدفًا دينيًّا أيضًا يتمثل في توضيح العقائد والأحكام وبيان الإعجاز وإزالة المشتبهات عن عموم المسلمين ، وهذا ما جعل كتبهم حول القرآن ومعانيه وتفسيره وإعرابه تعج بالإجراءات التي تهدف إلى بيان المعنى الصحيح ورد المعنى الفاسد ، وهو ما لم يتوفر في غير النص القرآني من نصوص أدبية ؛ حيث لم يحرص شراحها من النحاة أو غيرهم كل هذا الحرص على تتبع التراكيب ومعانيها الصالح منها والفاسد إلا فيما ندر .

وهذا ما دفعنا إلى اختيار النص القرآني للنظر في إجراءات النحاة التي اتخذوها إقرار للمعنى الصالح واحترازًا من المعنى الفاسد .

إجراءات النحاة للاحتراز من فساد المعنى :

يُقصَد بالإجراءات تلكم التدابير أو الخُطُوات التي تُتَّخذ لأمرٍ ما(٥٣)، ويكثر وصف هذ الإجراءات بالاحترازية أو الوقائية أو العقابية ، ويقصد البحث بها ها هنا: التدابير التي اتخذها النحاة إثرَ تقليب نظرهم في التراكيب ؛ للاحتراز من فساد المعنى ، وهذه الإجراءات قد تمثلت في المجمل في (اختيارٍ) و (ردٍّ) : اختيارِ وجهٍ وردِّ آخر ، وذلك في شتى مناحي النظر اللغوية ؛ كالنظر في الصيغة والمفردة المعجمية والأدوات والعوامل والتعلق والإعراب والتقدير وغيرها ، وهذا ما نرصده في الآتي .

١. اختيار معنًى للصيغة دون آخر :

من المعلوم أن الصيغة الواحدة تكتنز بداخلها أكثر من معنى صرفي ، هذه المعاني الصرفية شركةٌ في الصيغة قبل أن تدخل سياقًا ما ، أما إذا دخلت في سياق فإن هذا السياق يرشح معنى من هذه المعاني بواسطة قرينة من القرائن المختلفة .

ومن القرائن المرشحةِ لمعنى ما من معاني الصيغة ، المُقْصِيَةِ لمعنى آخر هو صحة المعنى والاحتراز من فساده ، وقد لاحظ النحاة ذلك في بعض التراكيب فأقصَوْا معنى صيغة ورشحوا معنًى آخر على هذا الأساس ، كما في قوله تعالى : "مثلهم كمثل الذي استوقد نارًا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ..."(البقرة :١٧) .

حيث رجَّح النحاة القول بأن (استوقد) بمعنى (أوقد) ؛ بناءً على أن من معاني (استفعل) هو (أفعل) ، كما في أجاب واستجاب ، وأخلف لأهله واستخلف .

وقد اختار النحاة هذا المعنى دون معنى الطلب ، الأشهر في (استفعل) ؛ لأن جعلها للطلب يقتضي حذف جملة ليصِحَّ المعنى، وجعلها بمعنى (أوقد) لا يقتضي ذلك التقدير . "ألا ترى أنه يكون المعنى في الطلب استدعوا نارا فأوقدوها، فلما أضاءت ما حوله ، لأن الإضاءة لا تتسبب عن الطلب ، إنما تتسبب عن الاتقاد ، فلذلك كان حملها على غير الطلب أرجح"(٥٤).

فالقول إذن بأن (استوقد) بمعنى طلب الاتقاد ، يترتب عليه ما معناه أن المضروب به المثل في الآية ما إنْ طلب اتقاد النار حتى أضاءت النار ما حوله ، وهذا مجاوز للمنطق العقلي ، وفيه فسادٌ في تصور المعنى ؛ لأن إضاءة النار لا تقع بمجرد الطلب ، وإنما يتعيَّن عقلًا أن يسبق ذلك إجابة الطلب والاتقاد . وعلى هذا فمعنى الطلب يقتضي تقدير جملة ليصح بها المعنى ، كقولنا : مثلهم كمثل الذي استوقد نارًا **فأوقدها وأضاءت** فلما أضاءت ...

أما القول بأن (استوقد) بمعنى (أوقد) ، فلا يحتاج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ؛ والذي يحتاج إلى تقدير هاهنا يراد فيه التقدير احترازًا من فساد التصور غير المنطقي في المعنى وهي درجة من درجات الفساد الدلالي .

٢. اختيار معنًى للفظ مع معناه الوضعي :

وهذا الإجراء بمنزلة الوجه الآخر للإجراء السابق ؛ فإن كان الإجراء السابق وقع على الوجه الصرفي للفظ فإن هذا الوجه وقع على الوجه المعجمي للفظ ؛ فاختيار النحاة في الإجراء السابق كان لصيغةٍ دون الصيغة المذكورة في الكلام ، واختيار النحاة في هذا الإجراء كان لمعنىً آخر مع المعنى الظاهر الحرفي للفظ المذكور لأن الاكتفاء بالمعنى الوضعي الظاهر للفظ يفضي إلى فساد المعنى .

وهذا هو التضمين النحوي الذي عرفه النحاة بأنه : "إشراب اللفظ معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه ؛ لتصير الكلمةُ تؤدي مؤدى كلمتين"(٥٥).

وذلك كما في قوله تعالى "فأماته الله مائة عامٍ ثم بَعَثَهُ"(البقرة ٢٥٩) ؛ حيث إن تعلُّق الظرف (مائة عام) بالفعل (أماته) ، وهو على معناه الوضعي الظاهر ، يُفضي إلى معنى فاسد هو امتداد الإماتة مائة عام ؛ إذ الإماتة غير ممتدة كما هو معلوم عقلاً وعينًا .

ومن ثم فزِع النحاة إلى تضمين الفعل (أمات) معنى فعلٍ آخر ، هو الفعل (لَبِثَ) على نسقِ قوله تعالى بعدها مباشرةً "قال كم لبِثْتَ قال لَبِثْتُ يومًا أو بعض يوم قال بل لبِثْتَ مِائَةَ عامٍ" (البقرة ٢٥٩) .

وعلى هذا يكون المعنى : لبثت مائة عام ميتًا أو لبثت في الموت مائة عام . بناءً على تعلق "الظرف بما فيه من المعنى العارض"[٥٦]على حدِّ تعبير ابن هشام .

٣. اختيار معنى لأداة دون آخر :

الأداة هي الكلمة التي تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنًى في غيرها"[٥٧] وهي أعم من الحرف ؛ لأنها تشمل الحرف (كحروف الجر والعطف والنواسخ الحرفية) وتشمل الفعل (ككان وكاد وأخواتهما) وتشمل كذلك الاسم (كالأسماء المبهمة : كيف وكم) .

ويطلق عليها أستاذنا الدكتور تمام حسان مصطلح "الكلمات التركيبية"[٥٨] ؛ لأن معناها لا يدرك إلا من خلال التركيب وليس لها صيغة صرفية ، في مقابل الكلمات الاشتقاقية التي لها صيغة ومعنى معجمي يدرك من قبل دخولها في التركيب.

ومن هذه الأدوات ما تتعدد معانيها في التركيب ، ويستتبع ذلك تعددٌ في معنى التركيب ، وليست هذه المعاني على درجة سواء في الصحة ؛ مما يستنفر النحاة إلى إدامة النظر في هذه المعاني لمعرفة صحيحها من فاسدها ؛ وَفق المعايير التي تحدد صحيح المعنى من فاسده .

فمثلاً (ما) تأتي اسميةً وحرفيةً ، وللاسمية معانٍ صرفية منها : الموصولة والموصوفة والاستفهامية والشرطية ، والحرفية من معانيها النافية والمصدرية والزائدة[٥٩] .

هذه المعاني قد يتبادر بعضها إلى ذهن المتلقي في بعض التراكيب ، فما كان منها مفضيًا إلى معنًى مقبولٍ صحيح اعتمده النحاة وفسروا التركيب على أساسه ، وإن كان مفضيًا إلى معنًى مرفوضٍ فاسد رده النحاةُ .

وذلك كما في قوله تعالى "فما استمتعتم به منهن فآتوهنَّ أجورهن فريضة" (النساء :٢٤)

حيث يجوز في (ما) أن تكون موصولة أو شرطية ، وعلى كلا المعنيين الصرفيين للأداة (ما) ينشأ معنًى صحيح هو : الذي استمتعتم به (والمراد النوع المستمتع به أو الحدث

نفسه الذي استمتعتم به) من النساء فآتوهن أجورهن لأجله ، وتكون الفاء داخلة على خبر (ما) ، حالَ كونها موصولة .

ولا يختلف الأمر كثيرًا حال كونها للشرط ؛ إذ المعنى هو : إن استمتعتم به منهن وقتًا فآتوهن أجورهن فريضة ، والأجور هي المهور .

ولم يخرج جمهور النحاة عن هذين الاختيارين لما يفضيان إليه من معنًى صحيح لا يتعارض مع أحكام الشرع .

إلا أنهم ردوا القول بكون (ما) مصدرية ؛ لأن القول بهذا يفضي إلى فساد في المعنى ؛ حيث إن (ما) المصدرية تدل على الحال ، ومعنى هذا أن تؤتى المرأة الأجور (المهور) حال الاستمتاع بها ، فتتكرر الأجور بتكرر الاستمتاع ، وهذا مخالف للشرع ؛ "لأن الأجورَ المهورُ فلا تؤتاه المرأة إلا مرة واحدة"(٦٠)

هذا فضلاً عن كون (ما) المصدرية حرفًا ، وقد أجمع النحويون على أن الحرف لا يعود عليه ضمير ، فلا يجوز أن يعود الضمير في (به) على (ما) المصدرية ، كما عاد على (ما) الموصولة أو الشرطية .

وقد فصَّل صاحب الدر المصون هذه المعاني الثلاثة للأداة (ما) عند تفسيره لهذه الآية فقال :" قوله: (فما استمتعتم به) يجوز في (ما) وجهان ، أحدهما: أن تكون شرطية. والثاني: أن تكون موصولة . وعلى كلا التقديرين فيجوز أن يكون المراد بها النساء المستمتع بهنَّ أي: النوع المستمتع به ، وأن يراد بها الاستمتاع الذي هو الحدث. وعلى جميع الأوجه المتقدمة فهي في محل رفع بالابتداء، فإن كانت شرطية ففي خبرها الخلاف المشهور: هل هو فعل الشرط أو جوابه أو كلاهما ؟ وقد تقدم تحقيقه في البقرة. وإن كانت موصولة فالخبر قوله: (فآتوهن) ، ودخلت الفاء لشبه الموصول باسم الشرط، وقد تقدم أيضا تحقيقه. ثم إن أريد بها النوع المستمتع به فالعائد على المبتدأ سواء كانت (ما) شرطًا أو موصولةً الضمير المنصوب في (فآتوهن) ، ويكون قد راعى لفظ (ما) تارة فأفرد في قوله (به) ومعناها أخرى ، فجمع في قوله (منهن) ، و(فآتوهن) ، فيصير المعنى : أي نوع من النساء استمتعتم به فآتوهن ، أو النوع الذي استمتعتم به من النساء فآتوهن، وإن أريد بها الاستمتاع فالعائد حينئذ محذوف تقديره: فأي نوع من الاستمتاع استمتعتم به من النساء فآتوهن أجورهن لأجله، أو: أي نوع من الاستمتاع الذي استمتعتم به من النساء فآتوهن أجورهن لأجله.

و (من) في (منهنَّ) تحتمل وجهين ، أحدهما : أن تكون للبيان. والثاني: أن تكون للتبعيض ، ومحلها النصب على الحال من الهاء في (به) **ولا يجوز في (ما) أن تكون مصدرية لفساد المعنى** ، ولعود الضمير في (به) عليها" .

وفي حين منع النحاة مصدرية (ما) في المثال السابق أجازوها في قوله تعالى : "ليجزيك أجر ما سقيت لنا" (القصص:٢٥) ؛ والمعنى ليجزيك أجر السقيا ، ولا يجوز أن

تكون بمعنى الموصولة ؛ لأن ما يستحق عليه الأجر فعله (السقيا) ، "لا ما سقاه إذ هو الماء المباح"[٦١].

وقد ردُّوا معنى الظرفية في الأداة (إذ) ، مع شهرتها به ؛ تحرُّزًا من فساد المعنى ، واختاروا صرف معناها إلى الاسمية ؛ لصحة المعنى ؛ وذلك كما في أوائل القصص القرآني في الغالب . يقول ابن هشام : "والغالب على (إذ) المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير (اذكر) . نحو (وإذ قال ربك للملائكة) (وإذ قلنا للملائكة) (وإذ فرقنا بكم البحر) . وبعض المعربين يقول في ذلك : إنه ظرف لـ (اذكر) محذوفًا ، وهذا **وهم فاحش** لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه"[٦٢].

فالمعنى في قوله تعالى : "وإذ قال ربك للملائكة ..." هو : اذكر يا محمد ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ **ذلك الوقت** الذي قال فيه ربك لملائكة ... ، ومن المحال أن يكون المعنى : اذكر في هذا الوقت ؛ لأن الأمر بالذكر في زمن الوحي ، وقول الرب للملائكة في زمن الخلق الأول ، وهما متباعدان كلَّ التباعد . ومن ثم أبعد النحاة معنى الظرفية عن (إذ) في مثل هذا ونحوه .

ونحوُ هذا قوله تعالى : "الله أعلم حَيْثُ يَجْعَل رسَالَته" (الأنعام : ١٢٤)

حيث يتبادر إلى ذهن المتلقي عند النظرة الأولى أن الأداة (حيث) ظرف مكان ؛ لشهرة هذا المعنى فيها ، إلا أن توجيه (حيث) على هذا المعنى يوقع في فساد المعنى ؛ إذ يكون المعنى أن علم الله مقصورٌ على مكان ، مع سَعَة علمه ـــ تعالى ـــ كلَّ شيء ، وهذا يفضي إلى فسادٍ في الاعتقاد .

ومن ثم بادر النحاة إلى اختيار معنًى آخر لـ (حيث) ؛ يحترزون به من ذلك الفساد ، فكان معنى الاسمية ؛ ويكون المعنى العام للآية : الله يعلم الموضع الذي يجعل فيه رسالته ؛ فهو ـــ تعالى ـــ يعلم (الموضع) ، لا يعلم (في الموضع) .

وعلى هذا تكون الأداة (حيث) مفعولاً بها (لفعل محذوف تقديره يعلم)[٦٣]لا مفعولاً فيها .

٤. المناسبة بين العامل والمعمول :

ترتبط الكلمات المكونة للتراكيب المفيدة بعلاقاتٍ أنشأها ما بين هذه الكلمات من تعلق معنوي ؛ حيث يطلب بعضها بعضًا ؛ ليتمَّ بها معناها الأساسي أو معناها الإضافي ، وقد اصطلح النحويون على تسمية عملية الطلب هذه بالعمل ، والكلمات الطالبة لغيرها ليتم معناها بالعوامل ، وتلك المطلوبة من قِبل العوامل ليتم بها المعنى بالمعمولات .

فالعامل إذن هو كل ما يطلب معمولاً له من كلمات التركيب ؛ ليأتلف به ائتلافًا ينشأ عنه معنًى ، مصحوبٌ بأثرٍ لفظيٍّ ظاهرٍ أو مقدرٍ على الكلمة ؛ ليكون علامةً على ذلك المعنى .

وهذا التعريف ، فيما أرى ، أشملُ من التعريف الذي تواترت عليه كتب النحو من كون العامل : "ما أثَّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف"[٦٤]؛ لأن هذا التعريف

ونحوه إنما يشير بوضوح إلى الأثر اللفظي الشكلي للعامل متنكبًا الأثر المعنوي الناشئ عن تآلف العامل بالمعمول .

إلا أنه في بعض التراكيب قد يُشْتَبَهُ في أكثرَ من عاملٍ لمعمولٍ واحد ، بحيث ينشأ عن كل تعلقٍ وائتلافٍ بين كل عاملٍ من هذه العوامل المشتبهة والمعمول معنًى ، فما يكون من النحاة إلا أن يختاروا عاملاً واحدًا من هذا العوامل ليتسلَّط على هذا المعمول ، ومعيارُ الاختيار إنما هو صحة المعنى والاحتراز من فساده .

فتعلُّقُ المعمولِ بعاملٍ ينشأ عنه معنًى صحيح يشير إلى اهتدائهم إلى اختيار العامل الصحيح ، وتعلُّقُ المعمولِ بعاملٍ ينشـــأ عنه معنى فاسـد يؤذن بردِّ هذا العامل .

فلننظر مثلاً إلى قوله تعالى :"أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا ، أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء"(هود: ٨٧) .

حيث إنه يتبادر للمتلقي عند النظرة الأولى جواز عطف (أن نفعل) على (أن نترك) ؛ فيكون الفعل (تأمرك) هو العامل في (أن نفعل) ، ويدعم هذا الرأي التشابه بين المتعاطفين ؛ ومن ثم يقوى تصوُّرُ وقوعهما معمولين لنفس العامل (**الفعل تأمرك**) .

إلا أن هذا التصور يعصف به ما يفضي إليه من فساد للمعنى ؛ إذ يكون المعنى : هو تهكم المشركين بشعيب عليه السلام بقولهم : أصلاتك تأمرك أن نترك عبادة آلهة الآباء ، أو تأمرك أن نفعل بأموالنا ما نشاء . وصلاة شعيب عليه السلام لا تأمرهم أن يفعلوا بأموالهم ما يشاءون ، بل على العكس أتت صلاة شعيب لتمنعهم عن "بخس الكيل والوزن والتدليس في قرض الدينار والدرهم"[٦٥].

والذي يصحُّ به المعنى هو عطف (أن نفعل) على معمول الترك ، أي على (ما) وصلتها ، ويكون المعنى : أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبده آباؤنا ، وأن نترك فعلَ ما نشاء في أموالنا ، وبذلك يكون الأمر بترك شيئين هما : عبادة آلهة الآباء ، والحرية المطلقة في تعاملاتهم المالية .

وبهذا يكون النحاة قد اختاروا العامل (نترك) ليتسلط على المعمولين : (أن نعبد...) و (أن نفعل ...) ؛ لأن به يصحُّ المعنى . وردوا العامل (تأمرك) ؛ لفساد المعنى المترتب على تسلطه على المعمول (أن نفعل) .

ونؤكد الفكرة بمثالٍ آخر ، في قوله تعالى :"فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك" ، حيث يتبادر إلى المتلقي كون العامل في (إليك) هو (صرهن) لتجاورهما ؛ إلا أن ذلك التعلق يفسد المعنى ، والصحيح أن يكون العامل في (إليك) هو الفعل (خذ) . ويكون المعنى : خذ إليك أربعةً من الطير فصرهن (بمعنى قطِّعْهنَّ)[٦٦].

ومثل الآية السابقة قوله تعالى : "يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف" ، حيث قد يتوهم أن العامل في (من التعفف) هو (أغنياء) لتجاورهما ؛ إلا أن ذلك يفسد المعنى ؛ والصحيح تعلق (من التعفف) بـ (يحسبهم) ، ويكون المعنى هو حسبانهم من (بمعنى بسبب) التعفف أغنياء .

ونظيره في الشعر قول ابن دريد في مقصورته يصف الحاج بيت الله الحرام :

ينوي التي فضّلها ربُّ العُلا ...لمّا دحا تربتَها على البِنى

فـ (على البنى) ليس معمولًا للفعل الأقرب (دحا بمعنى بسط) ؛ فبسط الأرض لا يكون على البنى (جمع بنية) ؛ فهذا معنًى فاسد ، وإنما (على البنى) معمول الفعل الأبعد (فضَّلها) لصحة المعنى .

وقد ذكر ابن هشام بيتًا آخر من مقصورة ابن دريد تعبر عن فكرة : اعتماد عامل دون آخر ؛ لصحة المعنى واحترازًا من فساده ، وهو

إن امرأ القيس جرى إلى مدى ... فاعتاقه حمامه دون المدى

فقال : "فإن المتبادر، تعلق (إلى) بـ (جرى) ، ولو كان كذلك ، لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المدى ، وذلك مناقضٌ لقوله :

..... فاعتاقه حمامه دون المدى

وإنما (إلى مدى) متعلقٌ بكونٍ خاصٍّ ، منصوبٍ على الحال ، أي: طالبا إلى مدى"[٦٧] .

ولا يذهب البحث مذهب ابن هشام ؛ لأن كون امرئ القيس جرى إلى مدى (أي إلى غايةٍ معينة وهي طلب المُلك) لا يعني بالضرورة تحقُّقَ الوصول إلى ذلك المدى والمنتهى ، فمن الممكن أن يعترضه عارض يحول دون وصوله غايته ومنتهاه ؛ فالشاعر لم يقل : وصل إلى مدى ، وإنما قال : جرى إلى مدى ؛ ومن ثم لا أرى تناقضًا بين شطري البيت على حد ما بيَّن ابن هشام .

ولم تقف دقة النحاة في اختيار العامل على الاختيار من العوامل المذكورة ، وإنما تجاوزوا ذلك إلى تقدير عوامل محذوفة من التركيب ؛ إذا لم تسعفهم العوامل المذكورة في تصحيح المعنى .

وذلك كما في قوله تعالى "وإني خفت الموالي من ورائي" (مريم : ٧) فقد يتبادر تعلق (من ورائي بمعنى من بعدي) بـــ(خفت) ، على أساس أن الأصل في العمل للفعل ، إلا أن هذا العمل يفسد المعنى ، وصحته في تعلق (من ورائي) بـــ(الموالي) لما فيها من معنى الولاية أو تعلقها بمحذوف حال تقديره : خفت الموالي كائنين أو موجودين من ورائي .

وأيضًا قوله تعالى :"ولا تسأموا أَن تكتبوه صغيرًا أَو كبيرًا إِلى أَجله" فـ (إلى أجله) ليس معمولًا للفعل (تكتبوه) ؛ لما يترتب عليه من فساد معنى ؛ بمخالفة المنطق العقلي ؛ حيث يكون المعنى امتداد كتابة الدين إلى تحقق أجله !!

وإنما يتعلق (إلى أجله) بعاملٍ محذوفٍ حال ؛ أي : ولا تسأموا أن تكتبوا هذا الدين حال كونه ثابتًا مستقرًا في العهد والذمة إلى أجله .

ولننظر أيضًا إلى قوله تعالى "اسكن أنت وزوجك الجنة" (البقرة :٣٥) ؛ حيث يتعذر تسلُّطُ الفعل (اسكن) عاملًا على المعطوف (زوجك) كما تسلَّط على المعطوف عليه (الضمير المستتر) ؛ لما يترتب على ذلك من رفع الأمر لاسمٍ ظاهر (زوجك) ، وهذا ممتنعٌ ومُفسدٌ للمعنى ، مما دفع النحاةَ إلى تقدير عاملٍ محذوف يدلُّ عليه المذكور ، فقدروه بقولهم : (وليسكن زوجك)[٦٨] ، ويكون العطف من قبيل عطف الجمل لا المفردات .

ويظهر في الأمثلة الثلاثة الأخيرة (لاسيما الأخيرين منهما) أثرُ التقدير بوصفه إجراءً إضافيًّا مساعدًا يعتمد عليه النحاة في توجيه المعنى وِجْهتَه الصحيحة ، بعد ردِّ المعنى الفاسد المبنيّ على العامل الظاهر .

وهكذا هي كثيرة الأمثلة الدالة على دقة النحاة في اختيار العامل الذي يتسلط على المعمول من بين العوامل المشتبهة ، يحدوهم إعلاء قيمة المعنى الصحيح ، غير عابئين بالجوانب الشكلية كالتشابه اللفظي بين المتعاطفين أو المجاورة بين المعمول وما يشتبه في كونه عاملاً ؛ لأن الانصراف إلى هذه الجوانب الشكلية قد يوقع في اختيار عامل غير صحيح ينشأ عنه معنًى فاسد .

٥. اختيار وظيفة إعرابية دون أخرى :

قد يكون للكلمة الواحدة داخل التركيب أكثر من وجهةٍ إعرابية ، مع تعلقها بعاملٍ واحد ؛ ولكنَّ زوايا النظر إلى الكلمة قد تتعدد ليتعدد تبعًا لها التوجيه الإعرابي لتلك الكلمة ؛ إلا أن هذه التوجيهات الإعرابية المتعددة للكلمة الواحدة لا تكشف جميعها عن معانٍ صحيحةٍ ؛ فمن هذه الوظائف ما يقودك إلى معنى فاسد مخالفٍ للمقصود على أقل تقدير .

وقد ذكرنا من قبل قوله تعالى : "فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دونه قربانًا آلهة"(الأحقاف:٢٨) . وكيف تجاذب كلمة (قربانًا) إعرابان : مفعول به ثان و حال ، وكيف آل الإعراب الأول بالتركيب إلى أداء معنى فاسد ، أصلحه القول بالإعراب الثاني .

ومن هذا القبيل أيضًا قوله تعالى : "ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا"(آل عمران : ٩٧)

حيث يتجاذب كلمة (مَن) في التركيب إعرابان : فاعل المصدر (حج) ، وبدل من (الناس) ، والصحيح هو الإعراب الأخير ؛ لأن الإعراب الأول يفضي إلى المعنى : "ولله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيعٌ على الحج"[٦٩].

وهذا معنًى بيِّن الفساد ، يتناقض من نصوص صريحة تعبر عن مسئولية كل إنسان عن أفعاله خيرًا أو شرًّا ، كقوله تعالى : "وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى" (فاطر : ١٨) وقوله تعالى : "كل امْرِئ بِمَا كسب رهين" (الطور :٢١) وكذلك قوله تعالى : "كل نفس بما كسبت رهينة"(المدثر : ٣٨) .

أما إعراب (مَن) بدلاً فيسلم من هذا الفساد ؛ لأنه يوجب الحج على من استطاع إليه سبيلا من الناس ، وهو بدل بعض من كل .

ونزيد الفكرة وضوحًا بعرض ما اعتور كلمة (أُواري) المنصوبة ـــ في قوله تعالى : "قال يا ويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواريَ سوءة

أخي" (المائدة : ٣١) ـــــ من تعدد إعرابي ؛ حيث يجوز إعرابها عطف على (أكون) ، ويكون المعنى : أعجزت أن أكون مشبهًا الغراب فأواري سوءة أخي ، فالعجز متسلطٌ على أمرين هما : مشابهة الغراب و مواراة سوءة الأخ . وهو معنًى صحيح . أما الإعراب الثاني الذي يعتور (أواري) هو النصب بأن مضمرة بعد الفاء السببية في جواب الاستفهام ، كقوله تعالى : "فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا" (الأعراف : ٥٣) .

وهذا المعنى فاسد من جهة أن "جوابَ الشيء مسبَّبٌ عنه ، والمواراة لا تتسبب عن العجز"(٧٠).

هذه بعض الأمثلة الدالة على إنعام نظر النحاة في التراكيب ، وتحري الأعاريب التي يصحُّ بها المعنى ؛ احترازًا من فساده باختيار بعض الأوجه التي قد تصحُّ صنعةً ولا تصحُّ معنًى ، فكان مصيرها عند النحاة الطرح والإقصاء ، والتنبيه على ما تؤديه من معنًى فاسد .

خاتمة البحث

فساد المعنى هو عدم قدرة المتلقي على تحصيل فائدة قطعية من وراء التركيب اللغوي ، إما لاحتماله أكثر من معنًى دون قرينةٍ قاطعةٍ بالمعنى المراد ، أو لتعقيدٍ في تأليفه أو لتنافر في دلالات مفرداته المتعالقة بداخله .

ومن هذا التعريف يتضح أن فساد المعنى درسٌ لغويٌّ محض يقوم به علماء اللغة والنحو ؛ لأن الأسباب المنشئة له أسبابٌ لغويةٌ محضة ، أما فساد المعنى الناشئ عن عيوبٍ نطقية كالحُبسة والحُكلة واللُّثغة ونحوها فإنها تُدْرَس بأدواتٍ لغوية ونفسية ؛ يقوم بها علم اللغة النفسي .

وقد ذكر التعريف ثلاثًا من صور فساد المعنى هي اللبس وتعقيد التأليف النحوي وتنافر دلالات المفردات بداخل التركيب ، وهي ليست سواء في درجة الفساد ؛ فأقلُّها فسادًا اللبس ؛ لأن المعنى لا ينعدم بالكلية بل يتعدد بلا قرينة تحدد المعنى المراد على وجه القطع ؛ فإذا ما انكشفت القرينة زال اللبس وصلُح المعنى .

ثم يلي اللبس في درجة الفساد تعقيد التأليف النحوي للتركيب ؛ إذ لا يستطيع أن يفهم معناه عامة أبناء اللغة ؛ وإنما يفهمه ، بعد طول نظر ، العلماء ؛ حيث يكِدُّون أنفسَهم في إعادة تأليف التركيب بما يتوافق مع سنن العرب في تأليف كلامهم ، ثم هو بعد ذلك قد لا يُقنع ولا يرْضي .

أما أفسد هذه الصور فهي صورة تنافر دلالات المفردات بالتركيب ، على المستويين الوضعي والمجازي ؛ إذ ينعدم المعنى فيها بالكلية ، أو يكاد ، ولا ينفع في رفع هذه التراكيب من دَرَكِ الفساد قرينةٌ من مقام ، ولا يجدي معها نظر العلماء لتصحيح الكلام .

ومن أبرز مظاهر حرص النحاة على صحة المعنى واجتناب فساده ، تمردهم على مذهبهم ، الذي ينصرونه أو يتزعمونه ، إذا وجدوا أن الأخذ برأيه في أي مسألةٍ يُفضي إلى الوقوع في فساد المعنى . كذلك لم تمنعهم قداسة قواعدهم ، التي أسسوا عليها صنعتهم ، من مخالفتها إذا أفضت إلى فساد المعنى . كما ردوا آراء بعضهم البعض نصرةً للمعنى الصحيح ، وأكثروا من الضوابط والقواعد العامة التي تصون الكلام من الفساد .

وضع البحث في واجهة الضوابط والقواعد العامة التي تدرأ فساد المعنى ثلاثة ضوابط هي : (الفائدة ، الصواب ، أمن اللبس) .

بيَّن البحث أنه لا مجال للمفاضلة بين هذه الضوابط ؛ فهي متكاملة يطلب بعضها بعضًا لتحقيق صحة المعنى والاحتراز من فساده . إلا أن ضابط الفائدة يُعدُّ غاية الغايات ؛ فهو غايةٌ في ذاته ، وغايةُ الضابطين الآخَرينِ ؛ فضابط الصواب يصل إلى الفائدة من جهة لفظ التركيب ، وضابط أمن اللبس يصل إلى الفائدة من جهة القطع بدلالة التركيب .

وقد حرص المفسرون ، لاسيما النحاة منهم ، على التصدي لكل ما يوهم فسادًا في معنى أيِّ تركيبٍ بالنص القرآني ، ولو على سبيل التقدير ؛ إيمانًا منهم بكون ذلك النص المعجز : "بلسانٍ عربيٍّ مبين" ، فضلاً عن كونه معجزًا ، وكونه مصدر عقائد وتشريعات للأمة .

فاتخذوا من أجل ذلك مجموعة من الإجراءات ، كان جماعها إنعامَ النظر في التركيب والمعنى المراد ، وفْق روح العقيدة ومطالب الأحكام الشرعية المنصوص عليها بالنصوص القطعية الدلالة ، فقاموا بالاختيار والرد والتقدير والتضمين على مختلف المستويات اللغوية :

١. مستوى معنى الصيغة ، والمعنى المعجمي للكلمة ، ومعنى الأداة باختيار ما يصحُّ به المعنى وردِّ ما يفسد به المعنى ولو من بعيد .

٢. مستوى معنى الكلمة بتضمين الفعل ما يصحُّ به المعنى .
٣. مستوى الوظائف الإعرابية بالاختيار والرد أيضًا .
٤. مستوى العامل والمعمول ، بمراعاة التعالق المفضي إلى معنًى صحيح ، حتى وإن كان تعليقًا بعاملٍ محذوف ؛ وذلك إذا أدى التعليق بالعامل المذكور إلى فساد المعنى ولو متوهمًا .

وهكذا لم يتردد النحاة في اتخاذ أيِّ إجراء يحقق سلامة المعنى من أيِّ شائبة فساد ، تُتَوَهَّمُ في المعنى اللغوي عامةً ، وفى المعنى القرآني خاصةً ؛ لأن صحة المعنى القرآني عندهم كانت واجبًا دينيًا قبلَ أيِّ شيءٍ آخر .

هوامش البحث

(١) الخصائص ٢٢١/١ .

(٢) السابق ٣/ ٢٥٨ .

(٣) (تناول الجاحظ هذه العيوب في البيان والتبيين ٣٩/١ وما بعدها ، وانظر تعريفات ما ذكرناه من ألفاظ تعبر عن عيوب النطق لسان العرب ، المواد : حبس ، حكل ، لثغ ، فأفأ ، تمتم على الترتيب) .

(٤) البيان في روائع القرآن ص٣٩٥ ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٩٣ .

(٥) انظر قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ص٧٨ .

(٦) المقتضب ١١٨/٣ ، وكذلك أسماه ابن جني إشكالا ، (انظر الخصائص ١٩٣/٢) .

(٧) الخصائص ٤٤٢/٢ .

(٨) مار عياله وأهله يميرهم ميرًا : جلب الطعام (لسان العرب مادة مير) و مان يمين مينًا كَذَبَ : (انظر لسان العرب مادة مين) .

(٩) شرح المفصل ٥/٢ .

(١٠) دلائل الإعجاز ص٨٢ .

(١١) الموشح ص١٣٣ ، وانظر في إعراب البيت وإزالة إشكاله الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص٢٠ .

(١٢) علم الدلالة د. أحمد مختار عمر ص١٤ ، عالم الكتب ، وقد صاغ تشومسكي هذه العبارة مثالاً للمستقيم نحوًا الفاسد دلالةً ، وهي في الأصل الإنجليزي :

Colorless green ideas sleep furiously

(١٣) التركيب المستقيم هو ماجرت كلماته على سنن من التأليف والنظم لا يحتاج معه إلى غيره ، فلا تفاوت فيه ، والاستقامة إنما تكون وصفًا للتراكيب لا الكلمات (الفروق لأبي هلال العسكري ص٣٢٤ ،٤٩٦ بتصرف). ونقيض الاستقامة الإحالة ؛ فالمحال وصف للتراكيب إذا افتقرت إلى التآلف والنظم النحويين ، كما هو الحال في اجتماع حرف التنفيس وأمس في المحال (سآتيك أمس) ،والمحال الكذب (سوف أشرب ماء البحر أمس) . أما الكذب فهو وصفٌ للمناسبة الدلالية ، لا النحوية ، بين كلمات التركيب ثم هو بعدُ يكون على مستويين : ينطق بأولهما قولُهم : أصدق الشعر أكذبه ، وهو الكذب الفني الذي يعبر عنه لغويًّا بالمجاز . ومعياره هو استعمال أبناء اللغة له وقبولهم إياه بالذيوع والشيوع

أما ثانيهما فهو ما لا يشيع ولا يذيع ولا يلقى قبولاً عند أبناء اللغة ، ومن ثم يظلُّ حبيس الوصف بالإغراب والكذب ، ومعنى هذا أن أي تعبير افتقد المناسبة الدلالية بين كلماته يمكن أن يكون كذبًا منفيًّا عن الاستعمال أو مجازاً فنيًّا تتداوله الألسن والسماع ، والمحك الفصل بين هذا وذاك هو درجة الذيوع والشيوع بين الناس .

(١٤) الموشح ص٤٥٣ ، وفي رواية أخرى : يا أمير المؤمنين ! أنت في مائة ألف لا تفهم هذا ، أ فأفهمه وأنا وحدي ؟! فضحك وأمر له بصلة.. المحاسن والمساوئ للبيهقي .

(١٥) الكتاب ٧٣/١ .

(١٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦٣/١ .

(١٧) الكتاب ٧٩/١ .

(١٨) شرح الأشموني ٤٣٣/١ بتصرف .

(١٩) إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ، قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ: كُلَّ شَيْءٍ بِالنَّصْبِ. وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ وَقَوْمٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ: بِالرَّفْعِ. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: هُوَ الْوَجْهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَقِرَاءَتُنَا بِالنَّصْبِ مَعَ الْجَمَاعَةِ.

(٢٠) النشر ١١/١ بتصرف .

(٢١) هي قراءة غير نافع وعاصم وأبي جعفر ويعقوب من القراء العشرة .

(٢٢) انظر تفسير جامع البيان للطبري ٦/ ٤٢٢ ، والبحر المحيط ١٦٠/٣ .

(٢٣) الدر المصون ٢٧٣/٣ .

(٢٤) هذا التعريف استخلصته من الأصول د. تمام حسان ص١٩٠ .

(٢٥) شرح الحدود للفاكهي ص٥٧ .

(٢٦) اللباب ١٣٠/١ .

(٢٧) مغني اللبيب ص٦٠٨ .

(٢٨) الأصول لابن السراج ٢١٤/١ .

(٢٩) الإنصاف ٣٧٢/٢ .

(٣٠) السابق ٢١٠/١ .

(٣١) الأصول ١/ ٢٨٤ .

(٣٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس٢٦٢/١ .

(٣٣) الأصول ١/ ٨١ .

(٣٤) شرح الكافية الشافية ٦١١/٢ .

(٣٥) شرح كتاب سيبويه ٢٤٤/١بتصرف .

(٣٦) الخصائص ٣٣١/١.

(٣٧) السابق٣٣١/١ .

(٣٨) السابق٣٣١/١ .

(٣٩) انظر البحث ص ٢ وما بعدها .

(٤٠) الإنصاف ١٩/١ وانظر تفصيل هذه المسألة في: الهمع ٦/٢ .

(٤١) انظر تفصيل هذه المسألة شرح الكافية الشافية ١٧٩٠/٤ .

(٤٢) انظر تفصيل هذه المسألة مغني اللبيب ص٦٠٩ .

(٤٣) انظر تفصيل هذه المسألة انظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٣٣٩/٣ .

(٤٤) انظر تفصيل هذه المسألة توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٩٧/٢ .

(٤٥) انظر تفصيل هذه المسألة شرح الأشموني ١٦/٣ .

(٤٦) انظر تفصيل هذه المسألة أوضح المسالك ١٩٤/١ .

(٤٧) انظر تفصيل هذه المسألة الجنى الداني في حروف المعاني ص١٦١.

(٤٨) انظر تفصيل هذه المسألة أوضح المسالك ٢٧٩/٢ .

(٤٩) الكشاف ٢٨٠/١.

(٥٠) المصدر السابق ٣١٠/٤ بتصرف .

(٥١) مغني اللبيب ٦٥٩/١ .

(٥٢) انظر البحر المحيط ٤٤٨/٩ بتصرف.

(٥٣) المعجم العربي الأساسي ص٢٤٤ .

(٥٤) البحر المحيط١٢٧/١ .

(٥٥) حاشية الصبان ١٣٨/٢ .

(٥٦) انظر مغني اللبيب ٦٨٧/١ .

(٥٧) انظر : دراسات في الأدوات النحوية د/مصطفى النحاس ص١١ ، وانظر كذلك اللغة العربية د/تمام حسان ص١٢٥ .

(٥٨) انظر الأصول ص١١٥ .

(٥٩) انظر مغني اللبيب ٣٩٠/١ بتصرف .

(٦٠) إعراب القرآن للباقولي ٣٤٧/١ .

(٦١) انظر روح المعاني ٢٧٤/١٠ .

(٦٢) مغني اللبيب ١١١/١ .

(٦٣) مغني اللبيب ص٦٨٩ .

(٦٤) شرح كتاب الحدود في النحو ١٧٣/١ .

(٦٥) ذكر المفسرون أن الصلاة ها هنا بمعنى الصلاة المعروفة ، وقيل بمعنى قراءتك ، وقيل بمعنى مساجدك ، انظر البحر المحيط ١٩٧/٦ بتصرف .

(٦٦) انظر البحر المحيط ٦٤٦/٢ . ولا يتعلق (إليك) بـ (صُرْهُنَّ) إلا إذا كانت بمعنى (أَمِلْهُنَّ من الإمالة) .

(٦٧) مغني اللبيب ص٦٩٢ .

(٦٨) انظر أوضح المسالك ٣٥٩/٣ ، وشرح الأشموني ٣٩٩/٢ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٠٢٥/٢ . وقد خالف أبو حيان في ذلك (البحر المحيط ٢٥٢/١)، وقال بجواز عطف الظاهر على المستتر وعاملهما فعل الأمر (اسكن) ، ويكون العطف من قبيل عطف المفردات ، وكانت حجته ، ومن لف لفه ، في ذلك أنه "يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل" ، وأنه "رب شيء يصح تبعًا ولا يصحُّ استقلالاً ".

(٦٩) مغني اللبيب ص٦٩٤ .

(٧٠) . مغني اللبيب ص٦٩٥ .

مراجع البحث

١. الأصول ، د. تمام حسان ، عالم الكتب بالقاهرة ، عام ٢٠٠٠ .

٢. الأصول لابن السراج ، عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، بلا تاريخ .

٣. إعراب القرآن للباقولي ، إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري بالقاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٠ هـ

٤. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ، للربعي تحقيق د حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٥م .

٥. الإنصاف لأبي البركات الأنباري ، المكتبة العصرية ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

٦. أوضح المسالك ابن هشام ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة ، بلا تاريخ .

٧. البحر المحيط لأبي حيان ، تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ببيروت ، ط ١٤٢٠ هـ .

٨. البيان في روائع القرآن ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٩٣ .

٩. البيان والتبيين للجاحظ ، دار ومكتبة الهلال ببيروت ، ١٤٢٣ هـ .

١٠. التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، ودار كنوز إشبيليا ط١ .

١١. توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١ ، ٢٠٠٨م .

١٢. الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق د فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ،١٩٩٢ م .

١٣. حاشية الصبان ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .

١٤. الخصائص لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤ .

١٥. الدر المصون ، للسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم بدمشق ،

١٦. دراسات في الأدوات النحوية د. مصطفى النحاس ، شركة الربيعان الكويت ، ط١ ، ١٩٧٩ .

١٧. دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٢ م .

١٨. روح المعاني للألوسي ، تحقيق علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ببيروت ط١ ، ١٤١٥ هـ .

١٩. شرح الأشموني . دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨مـ .

٢٠. شرح الكافية الشافية ابن مالك الطائي الجياني ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط١ .

٢١. شرح المفصل ابن يعيش ، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١ م .

٢٢. شرح الحدود في النحو ، للفاكهي النحوي ، تحقيق د. المتولي الدميري ، مكتبة وهبة – القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٣ م .

٢٣. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، ، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ٢٠٠٨ م .

٢٤. علم الدلالة د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط٥ ، ١٩٩٨ .

٢٥. عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي ، دار ابن حزم ، ط١ ، ٢٠٠٤ م .

٢٦. الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة .

٢٧. قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، إميل بديع يعقوب ، دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٩٨م .

٢٨. الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨ م .

٢٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، دار الكتاب العربي بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧ هـ .

٣٠. اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، تحقيق د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر بدمشق ، ط١ ، ١٩٩٥ م .

٣١. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور ، دار صادر ببيروت ، ط٣ ، ١٤١٤ هـ .

٣٢. اللغة العربية د. تمام حسان ، عالم الكتب ، ط٥ ، ٢٠٠٦م .

٣٣. المعجم العربي الأساسي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، لجماعة من اللغويين العرب بدون تاريخ .

٣٤. المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .

٣٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر بدمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥م .

٣٦. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، لأبي عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٥ .

٣٧. النشر في القراءات العشر ، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري ، محمد بن محمد بن يوسف ، تحقيق علي محمد الضباع ، تصوير دار الكتاب العلمية .

٣٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

الملخص العربي

تناول البحث مقدمةً بين فيها أهمية المعنى ، ونظرة القدماء له بوصفه مخدومًا من اللفظ ، ثم تناول البحث صور فساد المعنى وهي :

١. تعدد المعنى دون قرينة تحدد المراد .
٢. تعقيد التأليف النحوي .
٣. تنافر دلالات الكلمات المكونة للتركيب .

ثم تناول البحث مظاهر اهتمام النحاة بالمعنى واحترازهم من فساده فتجلى ذلك في النقاط الآتية :

١. مخالفة العالم لمذهبه .
٢. مخالفة العالم لقواعد صنعته .
٣. مخالفة العلماء لبعضهم في توجيه القراءات .
٤. الاحتراز بالكثير من الضوابط والقواعد الحامية لصحيح المعنى .

وعرض البحث لطائفة من هذه القواعد والضوابط ، مؤكدًا على أن جماع هذه القواعد كلها ضوابط ثلاث هي : الفائدة والصواب وأمن اللبس .

ثم تناول البحث لأبرز الإجراءات التي اتخذها النحاة احترازًا من فساد المعنى وهي :

١. اختيار معنًى للصيغة دون آخر .
٢. اختيار معنًى للفظ مع معناه الوضعي .
٣. اختيار معنى لأداة دون آخر .
٤. المناسبة بين العامل والمعمول .
٥. اختيار وظيفة إعرابية دون أخرى .

وعلى هذا عرَّف البحث فساد المعنى بأنه : عدم قدرة المتلقي على تحصيل فائدة قطعية من وراء التركيب اللغوي ، إما لاحتماله أكثر من معنًى دون قرينةٍ قاطعةٍ بالمعنى المراد ، أو لتعقيدٍ في تأليفه أو لتنافر في دلالات مفرداته المتعالقة بداخله .

و قد .كان رفض النحاة لأي وسيلة تفضي إلى شيء منه حاسمًا فاتخذوا الإجراءات اللازمة لدرئه قبل أن يُتصوَّر .

الكلمات المفتاحية : المعنى – فساد المعنى – اللبس – التعقيد – التنافر– التركيب .

Abstract

The research dealt with the importance of the meaning, the point of view of the ancients about it as served from the word. Then the search dealt with the images of corruption of the meaning:

1. The Multiplicity of the meaning without a presumption to determine the intended.
2. The complexity of grammatical authorship.
3. The dissonance of the semantics of the word that forms the structure.

Then the research dealt with the aspects of the interest of the grammarians in the meaning and their precaution of its corruption. This is reflected in the following points:

1. The scholar's violation to his approach.
2. The scholar's violation to the rules of his career.
3. The scholars' violation to some of them in directing readings.
4. Precaution of a lot of controls and rules protecting the correct meaning.

The search presented a group of these controls and rules, confirming that the combination of these rules are all three controls: benefit , rightness and confusion security.

The research also dealt with the most prominent procedures taken by the grammarians in order to avoid the corruption of the meaning:

1. Choosing a meaning for a formula without another.
2. Choosing a meaning for a word with its positional meaning.
3. Choosing a meaning for a tool without another.
4. Appropriating between the influential and the affected.
5. Choosing a syntactic function without another.

Thus, the research defines the corruption of the meaning as: the inability of the recipient to collect a conclusive benefit from the linguistic structure, either because of the possibility of more than a meaning without conclusive presumption of the intended meaning, or the complexity in composing it or the dissonance of the semantics of its words related within.

It has been the rejection of the grammarians of any means leading to something decisive. They took the necessary procedures to deter it before it was formed.

Keywords: meaning - corruption of meaning - confusion - complexity - structure dissonance